

العنف ضد المرأة: ظاهرة ختان الإناث نموذجاً

دراسة ميدانية في محافظة القليوبية

هالة منصور عبد الرحمن^(*)

ملخص

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى كشف أبعاد انتشار ظاهرة ختان الإناث بوصفها تمثل أحد أشكال العنف الذى يمارس ضد المرأة، وذلك من خلال محاولة رصد الأسباب الحقيقية لممارسة تلك العادة البشعة، وتحديد الأوزان النسبية لتلك الأسباب بالنظر إلى السياقات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية المتباينة، مع محاولة رصد الآثار السلبية لتلك الممارسات، سواء بالنسبة إلى الفتاة نفسها، أو إلى أسرته المستقبلية، وذلك بهدف محاولة الوصول إلى تحقيق وضع استراتيجىة سليمة قادرة على مواجهة تلك العادة فى سبيل انحسارها والقضاء عليها داخل عقل المجتمع المصرى ووجدانه، لضمان عدم ممارستها.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة مجموعة من الإجراءات المنهجية تمثلت فى الأسلوب الوصفى التحليلى، التى اعتمدت فى جمع بيانات الدراسة الميدانية على أداة الاستبيان، حيث تضمنت مجموعة من المحاور الرئيسية والنسائولات الفرعية التى تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها. وتمكنت الباحثة من التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة التى تكشف أسباب الظاهرة وعوامل انتشارها، وأساليب مواجهتها على المستويات كافة، سواء الرسمية أو الأهلية.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - بنها.

Violence Against Women: A field study of female circumcision in kalyubiya Governorate

Hala Mansur Abdel - Rahman

Abstract

This research studies the dominance of female circumcision with regard to the social, economic, educational and cultural contexts of such customs. The study adopts a descriptive, analytic methodology and aims to discover the causes of such phenomenon and the ways to overcome it in the governmental and non – governmental domains.

مقدمة:

منذ العقد الأخير من القرن العشرين حتى الآن برز اهتمام متزايد حول قضايا العنف ضد المرأة، لم يشهده المجتمع الدولي من قبل، وتتنامت في إطاره أدبيات كثيرة للأمم المتحدة، تنوعت ما بين اتفاقيات ومواثيق ومعاهدات دولية، اختصت بقضايا المرأة، وأثمرت ضرورة المساواة بينها وبين الرجل. وعلى الرغم من التطور الفكري والنظري الهائل الذي تمت معالجة قضايا المرأة في إطاره، لتصبح شريكة كاملة في التنمية الشاملة في إطار المساواة والاهتمام بقيمة العنصر البشري بنوعيه؛ فإن الواقع الفعلي للمرأة لم يعكس هذا الاهتمام.

ومن المفارقات الواضحة أنه كان موازيا لذلك الاهتمام موجات من العنف عارمة تجاه المرأة، اجتاحت دول العالم، وازدادت يوما بعد يوم، لأسباب عدة؛ منها ما هو اقتصادي، وسياسي، وديني، وعرفي... إلخ، وقد اتخذ أشكالا متعددة؛ منها ما هو جسدي، ونفسي يهدد أمنها، ومعنوي يمس كرامتها، وجنسي. كما تعرضت المرأة للعنف من داخل أسرتها، ومن قبل أشخاص تربطهم بها علاقات حميمة، أو من خارج الأسرة من أفراد ليس لهم بها أية علاقة. كما تعرضت للعنف من خلال مؤسسات الدولة المختلفة، في إطار خلل الحماية التشريعية والقانونية التي دعت إلى التمييز ضدها، بمساندة من المجتمع وتشريعاته وقوانينه ومؤسساته في بعض الأحيان.

كما أكدت الدراسات العالمية أن العنف ضد المرأة منتشر في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أن هناك ثقافات متعددة تدعم العنف ضد المرأة، وتسهم في استمراره بالحصانة التي يتمتع بها مرتكبو العنف من عدم توقيع العقاب القانوني عليهم، خاصة عندما يقع العنف ضد المرأة في الأسرة أو في المؤسسات التي يفترض فيها أن تقدم الحماية لها.

وتشير المعلومات التي جمعها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة إلى أن امرأة واحدة من بين أربع نساء في البلدان الصناعية قد تعرضت للضرب من قبل شريك حياتها، كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة التعرض للاغتصاب متقاربة جدا في البلدان الصناعية والبلدان النامية، ويرتبط الانتحار بأشكال العنف ضد المرأة؛ إذ تبين إحصاءات البنك الدولي أن النساء اللاتي يتعرضن للضرب ينتحرن بنسبة تفوق غيرهن، وتبين إحصاءات منظمة الصحة العالمية أن الإناث في معظم البلدان النامية يقاسين من سوء التغذية بنسب أعلى من الذكور، كما أنهم يتلقون الخدمات الصحية بنسب أقل من الذكور، كما أن فترات الرضاعة الطبيعية بالنسبة إلى الإناث تكون أقصر منها بالنسبة إلى الذكور؛ وهو ما يعرضهن لسوء التغذية⁽¹⁾.

أولاً- موضوع الدراسة وأهميتها:

يشكل موضوع ختان الإناث خطراً مجتمعياً يمس قطاعاً مهماً من أفراد المجتمع، ويضرب بآثاره السلبية مستقبل الأسرة المصرية؛ إذ تنتهك من خلاله خصوصية جسد الفتاة، ويقطع جزء منه بدون سند ديني أو قانوني أو طبي، وإنما هي عادة توارثتها الأجيال، وهي ليست من الدين في شيء، ولا علاقة لها بالصحة أو بالأخلاقيات، كما يزعم بعضهم. وقد فندت العلوم الدينية والطبية والقانونية أية أهمية أو ضرورة لإجراء هذه العادة التي تدمر الصحة النفسية والاجتماعية لفتيات في عمر الزهور. وبرغم تعدد الجهود في مواجهة تلك الظاهرة؛ فإنها لا تزال تمارس، ولا تزال تعلن كل يوم عن ضحية جديدة، ومشكلة خطيرة.

وإذا كانت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والبحوث والدراسات المتعمقة، قد نبهت على خطورة العنف ضد المرأة، ودعت إلى مواجهته بقوة؛ فإن الصورة تصبح أكثر خطورة إذا ما تعلق الأمر بالعنف ضد صغار الفتيات في مراحل عمرهن المبكرة، حينما يمارس العنف ضدهن داخل الأسرة، ومن قبل أفرادها الذين يكون من واجبهم الحماية والرعاية فيسبون معاملتهن، ولا تقصر تلك الإساءة على الإيذاء البدني فحسب، بل تمتد آثارها إلى الإيذاء النفسي والجنسي والاجتماعي، ذلك الإيذاء الذي يستمر مع الفتاة على مدار مراحل عمرها المستقبلية، وقد يقضى على مستقبلها نهائياً، وتكون عرضة للمرض، بل الموت في بعض الأحيان.

واستشعاراً لخطورة هذا الموضوع أصبح من أكثر الموضوعات إثارة للجدل على المستويات كافة: المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، خاصة في ظل الجدل الأوسع الذي أثارته المؤتمرات الدولية المتعددة في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، عن حقوق المرأة، وبخاصة الحقوق الإنجابية والجنسية؛ إذ شهدت تلك الفترة دخول قوى جديدة إلى ساحة الجدل، تركزت في نشاط المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان، وترجمت في خطاب جديد مختلف جذرياً عن الخطاب السائد آنذاك؛ وهو الأمر الذي نقل النقاش والاستراتيجيات والسياسات إلى مستوى مختلف تماماً، فحرر ختان الإناث من الإطار الطبي والديني ونقل إلى إطار اجتماعي حقوقي في منظومة حقوق الإنسان.

وتجلى ذلك بوضوح في مواقف عدد من المنظمات الدولية، على رأسها منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف). ففي هذه الفترة بدأت تلك المنظمات رسمياً في تجاوز الإطار الصحي في معالجة ختان الإناث، واتخذت موقفاً معلناً منه، بوصفه انتهاكاً لحقوق المرأة، إضافة إلى تأكيد عواقبه الصحية على صحتها. ولعل من أهم ما تضمنه ذلك الموقف الإدانة

الواضحة لانخراط أفراد المهنة الطبية في هذه الممارسة. وقد انعكس ذلك على السياسات الحكومية، وعلى مواقف الجمعيات العلمية والأكاديمية العالمية؛ مثل الاتحاد الدولي لأطباء النساء والولادة الذي ناقش الموضوع في أحد مؤتمراته السنوية، وأصدر بياناً يوضح فيه أهمية انخراط الأطباء في مقاومة عادة ختان الإناث، وهي خطوة أثبتت أهميتها في التصدي للظاهرة، أسهمت في التأثير في مواقف جمعيات النساء والتوليد على الصعيدين المحلي والدولي. فعلى سبيل المثال ناقشت القضية الجمعية المصرية لأطباء النساء والولادة في مصر، في مؤتمرها السنوي 2003، واشتملت توصيات المؤتمر تنفيذاً للدعوات العلمية التي حاول بعض الأطباء إضفاءها على ختان الإناث، كما تضمنت توجيهاً شديدة اللهجة للأطباء بعدم التورط في ممارسة ختان الإناث. غير أنه على الرغم من ذلك ما زال ختان الإناث يمارس بشكل واسع في عدد من البلدان، خاصة في مصر التي يبلغ انتشار ممارسة الختان فيها 97%، وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2005⁽²⁾. لذا فهناك ضرورة لرسم سياسة وطنية شاملة تدمج بين عدد من المكونات المترابطة. فبدون أن تكون الدعوة للقضاء على "ختان الإناث" جزءاً من جهود أوسع للتغيير الاجتماعي ولتطوير وضع النساء، ولتغيير النظرة النمطية إليها، ستكون هناك فجوة بين ما يدعو إليه مناهضو الختان وما يجري في الواقع.

ومن هنا تتبع أهمية هذه الدراسة في الاستفادة من نتائجها في وضع استراتيجية علمية لمواجهة الظاهرة يمكن أن تحقق تغيير مواقف الناس واستعدادهم للتفاعل مع جهود مكافحة ختان الإناث، وذلك من خلال المراجعة النقدية لكل ما سبق، بما في ذلك السياسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية وكذلك الجهود المبذولة منذ سنوات من العمل الدعوي، في محاولة لتغيير استراتيجيات عدد من المؤسسات، بما في ذلك سياسات الحكومة، للتعامل مع الظاهرة وفقاً لفهم أبعادها ومسبباتها وتحديد أوزانها النسبية، في ضوء مراعاة خصوصية الواقع بكل أبعاده الثقافية والاجتماعية والقانونية والدينية والطبية.

ومن ثم تحاول هذه الدراسة تحديد آثار انتشار هذه العادة بشكل علمي ومنهجي، من خلال رصد الأسباب الحقيقية لممارسة تلك العادة، وتحديد الأوزان النسبية لتلك الأسباب، بالنظر إلى السياقات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية المتباينة، مع رصد الآثار السلبية لتلك الممارسات، سواء بالنسبة إلى الفتاة نفسها، أو إلى أسرتها المستقبلية، وذلك بهدف محاولة الوصول إلى وضع استراتيجية سليمة قادرة على مواجهة تلك العادة في سبيل انحسارها والقضاء عليها داخل وجدان المجتمع المصري وعقله، لضمان عدم ممارستها.

ثانياً - أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في الوصول إلى تصنيف علمي دقيق لتفاعل شرائح المجتمع وفئاته الاجتماعية المختلفة مع الظاهرة بالقبول أو بالرفض أو بالحياد، لتحديد الأوزان النسبية لمنهجية التعامل مع كل فئة، بهدف تحديد الأسلوب الأمثل لمواجهةها، والحد من انتشارها.

كما تهدف الدراسة إلى استطلاع رأى الفئات العمرية المختلفة في ظل الشرائح الاجتماعية المتباينة والثقافات الفرعية المتنوعة عن الظاهرة لقياس حجمها، ودرجة التمسك بها، في محاولة أساسية لتحديد أفضل المداخل النفسية والاجتماعية والقانونية للقضاء عليها؛ إذ يشكل ذلك المدخل الأساسي للمواجهة التي لا بد من أن تتنوع سبلها، وفقاً لاتجاهات تحقيق الهدف.

كما تهدف الدراسة إلى تحديد السبل لتشكيل رأى عام اجتماعي يرفضها، ويعمل على مقاومتها، ويمكنه أن يسهم في تنقية الموروث الثقافي من الأوهام المرتبطة به، سواء اتخذت هذه الأوهام الصيغة الدينية أو الطبية أو الاجتماعية، وذلك من خلال رصد اتجاهات الشارع عن مواجهة ظاهرة ختان الإناث، سواء في الريف أو في الحضر، لفهم أسباب مقاومة جهود القضاء عليها، وقياس مدى اقتناع المواطنين بخطورتها، ومدى مصداقية تلك الجهود لديهم.

كما تسعى الدراسة لاستنفار الأشخاص في مستويات اجتماعية مغايرة لطرح الأفكار والمقترحات عن رؤيتهم لأفضل السبل لمواجهة تلك الظاهرة قناعة منها بأن الاستناد إلى رأى الشارع يمكن أن يسهم في تطوير الأفكار وطرح البدائل لتحقيق الأهداف، من خلال تحليل المقترحات ووجهات النظر المتنوعة، وفقاً لظروف كل شريحة اجتماعية؛ وهو الأمر الذي يمكن أن يدعم مبدأ المشاركة المجتمعية، ويجعل الحلول واقعية، وقادرة على التأثير.

ثالثاً - تساؤلات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة صيغت التساؤلات الآتية:

- 1- ما الأبعاد الاجتماعية والثقافية لانتشار ظاهرة ختان الإناث؟
- 2- ما مدى إدراك عينة الدراسة لخطورة الظاهرة؟ وما توجهاتهم نحو الجهود الدولية أو المحلية لمواجهةها؟
- 3- هل يمكن بناء استراتيجية لمواجهة الظاهرة؟ وما أبعادها، وما سبل تحقيقها؟

4- هل يمكن تكوين رأى عام لمواجهة تلك المشكلة، وما آليات ذلك؟

5- ما أفضل سبل مواجهة تلك الظاهرة من وجهة نظر عينة الدراسة؟

رابعاً- المفاهيم الأساسية:

تحتوى هذه الدراسة على عدد من المفاهيم الأساسية، تحاول الباحثة فيما يأتى مناقشتها وتحديدها بشكل إجرائي ومنهجي؛ إذ من الصعب أن نجد اتفاقاً عاماً حول تعريف محدد لأى منها؛ لاختلاف الرؤى الفكرية، وتنوع الاتجاهات النظرية، وتشعب المداخل التحليلية للمهتمين والباحثين من جانب، واختلاف المداخل الثقافية والاجتماعية من جانب آخر. ومن هنا ستحاول الباحثة مناقشة مفهوم العنف، والعنف ضد المرأة، وختان الإناث، بوصفها مفاهيم أساسية ستركز عليها هذه الدراسة فى سبيلها لتحقيق أهدافها، والإجابة عن تساؤلاتها المطروحة.

1- مفهوم العنف:

العنف فى المعاجم العربية يعنى انعدام الرفق والخرق بالأمر والأخذ بالشدة والقسوة فى اللوم والمعايرة، أما فى المصطلحات الأجنبية فتأتى الكلمة من الأصل اليونانى *violencia*، وهى تعنى العصف (من العاصفة)، والكسر، وإصابة الشيء والاستخدام المبالغ فيه للقوة وممارسة العنف تعنى الإكراه بواسطة القوة وإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالمتلكات⁽³⁾. والعنف كمصطلح فى العلوم الاجتماعية يعنى اللجوء إلى القوة البدنية أو النيل من قوة الجسد وهو يمارس فردياً أو جماعياً، ويطلق عليه العنف المادى، أما العنف المعنوى فيعنى الإيذاء النفسى أو اللفظى من خلال توجيه الإهانة، أو إلحاق الضرر النفسى، أو الحرمان، أو القهر، أو ممارسة القمع، وعدم السماح بالتعبير عن وجهات النظر، أو التمتع بحرية التفكير أو التعبير أو التصرف... الخ⁽⁴⁾.

والعنف جزء لا يتجزأ من النظام الذى تحقق من خلاله الممارسات والأفعال، ويشمل القانون الذى ينظم العمل على المستويات المختلفة، ولكنه تحت النظام يمكن وصفه بأنه عنف طبيعى؛ إذ إن القوة داخل إطار النظام مهمتها أن تعمل على تحقيق السيادة عن طريق السلطة. ومن هنا يمكن القول إن العنف الطبيعى يتحول إلى عنف منظم عن طريق السلطة، فلا تخلو السلطة من عنصر الجبر والإرغام؛ إذ تمارس فى بعض الأحيان العنف والعنف المضاد⁽⁵⁾.

2- العنف ضد المرأة:

تعرف المادة الأولى من الإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة 1993

العنف ضد المرأة بأنه "أى فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنية أو نفسية للمرأة، بما فى ذلك التهديد باقتراف هذا العمل أو الإكراه والحرمان التعسفى من الحرية، سواء وقع ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة"⁽⁶⁾. كذلك تعرفه شترلوس Straus بأنه "فعل ينفذ بقصد إلحاق أذى بالطرف الآخر"⁽⁷⁾. ويعرفه ستوريو وستيل Stille, Stordewz بأنه "سلوك مؤذ يوجه إلى الطرف الآخر بهدف منعه من فعل شيء لا يرغبه المعتدى، أو إكراهه على فعل شيء يرغبه"⁽⁸⁾.

ومن هنا فإن العنف ضد المرأة يشمل كل اعتداء، سواء كان ماديا كالضرب، والختان، والاغتصاب، وتقييد الحرية فى العمل، أو مغادرة المنزل، أو معنويا كالسب والسخرية والإهانة، والمعاملة الدونية، أو الحرمان من التعبير عن الرأى أو الاضطهاد الفكرى أو المعنوى.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تصنيفات للعنف ضد المرأة حفلت بها المواثيق الدولية، والمؤتمرات العالمية المنعقدة حول قضايا المرأة، وينقسم فيها العنف ضد المرأة إلى أشكال متعددة؛ من أهمها:

أ- العنف العائلى:

يتخذ العنف العائلى أشكالا عدة؛ من أهمها: العنف النوعى، والعنف ضد الزوجة يمثل العنف العائلى، ويعد أصعب أنواع العنف الموجه ضد المرأة؛ إذ يقع من قبل أفراد من المفترض أن يوفر لها الحماية والأمان. وتتمثل صعوبة هذا النوع من العنف فى أنه غالبا ما يعرض المرأة لخطر دائم داخل الأسرة، ويكون له آثار سلبية، ليس فى المرأة والرجل (طرفى العنف) فحسب، وإنما على الأطفال فى حالة وجودهم أيضا. وتتضاعف الخطورة هنا، عندما يكون العنف موجها أيضا إليهم. ويقع موضوع دراسة الحالة لهذه الدراسة فى محور هذا النوع من العنف، وهى قضية ختان الإناث، بوصفها صورة مجسدة لكل أنواع العنف وأشكاله النفسى والاجتماعى والجنسى والبدنى، كما أنه يشكل أبرز أنواع العنف الأسرى فى المجتمع المصرى؛ إذ ترتفع معدلاته إلى 97% من النساء اللاتى مورس عليهن هذا العنف⁽⁹⁾.

ب- العنف ضد الزوجة:

لا يعنى العنف ضد الزوجات هنا الاعتداء الجسدى أو المعنوى فحسب، وإنما يمتد ليشمل كل أشكال السلوك الفردى أو الجماعى الذى ينال من المرأة، ويكرس تبعيتها، ويحرمها من ممارسة حقوقها المقررة لها فى القانون، ويحجبها عن المشاركة، أو يمنعها من ممارسة كينونتها بشكل طبيعى. وعلى الرغم من انتشار العنف الأسرى؛ فإن الدراسات أظهرت أن درجة انتشار هذا العنف ومدى قوته

تختلف باختلاف المستوى الاجتماعى للأسرة، كما تتأثر بمتغيرى الزوجة والزوج، ودرجة تعليمهما، ونوع المهنة فى كثير من الأحيان، كما ينتشر العنف ضد الزوجة فى العائلات ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المتدنى أكثر من غيرها؛ إذ يسود العنف ضد الزوجة والأطفال بمعدلات عالية، قد تصل إلى حد الجريمة. وقد أكد هولتوروث موثر وآخرون فى مراجعتهم للعوامل السكانية المرتبطة بالعنف، أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين الوضع الاقتصادى المرتفع والعنف ضد المرأة، ولكن هذا لا يعنى أن جميع الرجال الفقراء يسيئون لزوجاتهم، كما يعنى أن الإساءة يمكن أن تحدث فى العائلات ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المرتفع أو الجيد أيضا⁽¹⁰⁾.

كما أكدت بعض الدراسات أن عامل العمر يلعب دورا كبيرا فى العنف العائلى؛ فالأزواج فى العشرينيات وأوائل الثلاثينيات يمارسون العنف ضد زوجاتهم ضعفى الأزواج الأكبر سنا⁽¹¹⁾.

كما أشار عدد من الدراسات إلى أن الثقافة الفرعية تلعب دورا فى حدوث العنف العائلى ضد المرأة، فالثقافة التى ترى أن للرجل أفضلية أكثر من المرأة، تمنحه الحق فى رأى والسلطة، هى ثقافة تؤيد ممارسة الإساءة نحو المرأة بحسبان ذلك ضربا من الرجولة⁽¹²⁾.

وتتبنى هذه الدراسة مفهوم العنف الأسرى على أساس أنه سلوك مقصود من قبل شخص، كان أو مازال على علاقة حميمة مع الضحية. ويتضمن هذا العنف كل أشكال الإساءة، سواء الجسدية أو العاطفية أو الجنسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ويمثل الاغتصاب الزوجى شكلا من أشكال العنف ضد الزوجة، وهو يعنى طلب الزوج للقاء الجنىسى بدون رغبة الزوجة وإرغاما لها، كذلك قد يكون نوع الممارسة نفسها جزءا من العنف الجنىسى أو الاغتصاب الزوجى، كما أوضحت نتائج المسح الذى أعدته منظمة الصحة العالمية، والتى أكدت أن هناك 102 دولة فى العالم لا توجد فيها أحكام محددة عن العنف المنزلى، ولا يعد الاغتصاب الزوجى جريمة يعاقب عليها⁽¹³⁾. أيضا من أشكال العنف المنزلى السيطرة الأبوية patriarchy؛ إذ يعد الرجل داخل الأسرة الأب الروحى المهمين والمسيطر على الموارد والقرارات، وقد تأخذ هذه السيطرة أشكالا متنوعة للتعبير عنها؛ من أهمها الضرب بوصفه شكلا من أشكال التأديب، أو الحرمان من حق العمل، أو الحرمان من حق التعليم (خاصة فى مراحل المتقدمة)، أو الحرمان من حق اختيار الشريك للزواج، أو هجر الزوجة، والحرمان من العلاقة الجنسية.

3- ختان الإناث:

يعد ختان الإناث من أصعب مظاهر العنف الذي يمارس ضد الفتاة، في مرحلة عمرية تمتلك فيها القدرة على اتخاذ قرار، ثم تكبر لتجد غيرها وقد قام بإجراء يتحكم في حياتها ومشاعرها ورغباتها وصحتها، بدون أى اختيار منها، هذا إضافة إلى الألم الجسدى والنفسى الذى تعانيه فى أثناء إجراء هذه الممارسة الضارة؛ إذ تتم هذه العملية فى مرحلة عمرية مبكرة. ولا تكمن خطورة عملية الختان فى أنها تشكل عنفا جسديا ونفسيا على الفتاة فحسب، وإنما أيضا لكونها تقع بمعرفة المجتمع كله وتجد قبولا منه وترحيبا من أفرادها.

وترتفع ممارسة تلك العادة فى المناطق الريفية والشعبية الفقيرة التى تسود فيها الأمية وينخفض الوعي بمخاطرها، وهو ما أكدته وأشارت إليه تقارير المسح الصحى الإحصائى لأعوام 1995، و2000، و2005⁽¹⁴⁾.

وترجع ممارسة هذه العادة فى مصر إلى قدماء المصريين، وكان الاعتقاد بالتضحية بالأجزاء المقطوعة من جسد المرأة لتقديمها قربانا يرمى فى النيل، كما كان هناك اعتقاد بأن داخل كل من الذكر والأنثى أعضاء تخص الآخر من الضروري التخلص منها قبل الزواج⁽¹⁵⁾.

وقد أوضحت الدراسات الطبية وجود عدد من الآثار الجسمية والنفسية السلبية لعملية الختان؛ إذ تتسبب فى حدوث التهابات فى الجهاز التناسلى الداخلى وفى مجرى البول، وفى المثانة والكلى، وحدث تليف جلدى نتيجة بتر الأعضاء التناسلية والتهاب مكان الجرح، وحدث التهابات مزمنة فى القنوات الرحمية قد تؤدى إلى حدوث العقم، إضافة إلى إمكان الإصابة بفيروسات خطيرة أو خطر التعرض للوفاة المباشرة نتيجة للنزيف، وهو ما حدث لفتيات فى عمر الزهور.

كما تتعرض الطفلة التى يتم ختانها لعدد من المخاطر الصحية والنفسية التى تستمر معها فى جميع مراحل عمرها؛ وذلك لأن بتر الأعضاء التناسلية الخارجية يسبب خلا عضويا ونفسيا يتعلق بالحياة الجنسية، كما أن هناك مخاطر الجراحة والتخدير بدون سبب طبي، كذلك فإن تجريم القانون لهذه الممارسة يجعل من يقوم بإجرائها حتى إن كان طبيبا متوترا مما يزيد من احتمالات حدوث أخطاء ومضاعفات⁽¹⁶⁾.

كما تنقسم الأضرار الجسدية والنفسية والاجتماعية لختان الإناث إلى أضرار عاجلة وأخرى آجلة، ومن الشائع حدوث بعض هذه المضاعفات لكل فتاة تعرضت لتلك الممارسة.

ويجرى ختان الإناث في مصر عادة ما بين سن الثامنة والثانية عشرة، والنمط الشائع سواء بين المسيحيين أو المسلمين هو الدرجة الأولى والثانية، ولا يوجد ختان الدرجة الثالثة (الفرعوني)، إلا بنسبة محدودة لا تتجاوز 5%، وينتشر في أقصى جنوب الوادي (أسوان ومنطقة النوبة)، حيث يمثل ختان الإناث عادة تضرب بجذورها العميقة في التاريخ الاجتماعي والثقافي المصري، ويطلق عليها البعض (الخفاض). ومن الثابت تاريخيا أن المصريين مارسوا ختان الإناث منذ عهود سابقة موغلة في القدم، وتدل خريطة انتشار عادة ختان الإناث في العالم الآن على أن الشيوخ الكبير لهذه العادة ما زال في الدول الأفريقية، خاصة دول حوض النيل ووسط أفريقيا، فهناك ما يقرب من 28 دولة أفريقية تمارس ختان الإناث. والجدير بالذكر أن تلك الدول ليست لها ديانة واحدة، فمنها دول تدين شعوبها بالمسيحية وأخرى بالإسلام، وأخرى ليس لها ديانة محددة. كما تنتشر فيها العبادات والطقوس الأفريقية الأخرى⁽¹⁷⁾. وتكاد تخلو كل دول العالم في بقية القارات من هذه الممارسة بما فيها العديد من الدول الإسلامية والمسيحية أو التي بين مواطنيها أعداد كبيرة من المسلمين والمسيحيين؛ وهو ما يؤكد أن الأمر ليس له علاقة بالدين الإسلامي أو المسيحي، وإنما أضفى عليه ثوب الشرعية الدينية بعد ذلك بوصفه نوعا من أنواع المورثات الثقافية والاجتماعية، في محاولة لتأصيل تلك العادة وإكسابها شرعية اجتماعية زائفة، وفقا لمفهوم الدين الشعبي.

وإذا نظرنا إلى المفهوم الشعبي لختان الإناث نجد أن ممارسته تعد أحد طقوس المرور من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة؛ إذ تنتشر هذه الممارسات في عدد من الثقافات في العالم، خاصة في المجتمعات ذات الثقافات التقليدية، وكثيرا ما ترتبط بالتعامل مع الجسد البشري، خاصة أجساد النساء، لتأكيد الهوية الخاصة بتلك المجتمعات، عبر تطويع جسد الفرد، وفقا للقيم السائدة في كل مجتمع. وعادة ما يرتبط تشكيل الجسد بطقوس احتفالية ذات بعد نفسي محملة بالمضامين الاجتماعية النابعة من ثقافة كل مجتمع، مثل حلاقة شعر الأطفال في المجتمعات اليهودية في سن معينة، أو طقوس ختان الذكور في المجتمعات المختلفة، أو تشريط الوجه في بعض القبائل الأفريقية، أو ربط الأقدام في المجتمعات الصينية، أو ختان الإناث، أو ضرب الجسد بعنف... الخ.

وترتبط هذه الطقوس عادة بمرحلة البلوغ، وتأكيد الهوية الجنسية، والنوع الاجتماعي لكل من الرجال والنساء، وإعداد كل جنس للأدوار المحددة له اجتماعيا، وإيضاح الحدود التي لا ينبغي تجاوزها، حفاظا على النظام الاجتماعي.

وعلى ذلك ترى الدراسة في مفهومها الإجرائي لختان الإناث أنه اختراق لجسد الفتاة، وممارسة العنف الطبّي والاجتماعي والنفسى والجنسي ضدها، دونما

وجود أى سند شرعى أو دينى أو طبى أو قانونى، وإنما هى مجرد تقاليد وعادات تمارس بسبب الجهل والفهم الخاطئ للدين الإسلامى، وللعلاقات بين الزوجين، والجهل أيضا بآثارها الضارة؛ وهو الأمر الذى يهدد سلامة الأسرة اجتماعيا وصحيا، ويمثل فى جوهره اعتداء على جسم الإنسان، بقطع جزء منه بدون ضرورة طبية، وهو أمر محرم شرعا وقانونا. وهذا الأمر لا يصححه موافقة ولى الأمر فهو لا يملك الموافقة على ما يضر سلامة جسم القاصر المشمول بولايته أو وصايته لمخالفة ذلك النظام العام.

ومن ثم فإن إشكالية ختان الإناث تمثل إحدى أهم مشاكل النوع الاجتماعى، ويقع الدور الأكبر فى هذه الظاهرة على الإناث أنفسهن، سواء كانت أما أو جدة أو فتاة؛ إذ من الغريب أن تدعم المرأة هذه العادة وتصر عليها ضد نفسها أو بناتها، وتختلف مبررات إجراء عملية ختان الإناث من شريحة اجتماعية إلى أخرى، ومن ثقافة فرعية إلى أخرى، داخل المجتمع المصرى، كما تختلف وفقا لدرجة التعليم، ونوع المهنة، وطبيعة الثقافة الدينية. وهو ما ستحاول الدراسة الميدانية التحقق منه، من خلال استجابات عينة الدراسة حول قضاياها.

خامسا- الإطار النظرى الملائم للدراسة:

يقوم الإطار النظرى على عدد من المسلمات النظرية الأساسية التى تحاول الباحثة مناقشتها فى هذا الجزء من الدراسة، فى شكل افتراضات أو حقائق أو قضايا، وفقا لمقتضيات البحث وأهميته. وقد تشعبت موضوعاته فى ثلاثة أطر أساسية؛ الإطار الأول يرتبط بوضع المرأة داخل المجتمع بشكل عام، فى إطار النوع الاجتماعى، أما الإطار الثانى فيحاول تحليل العنف ضد المرأة، أما الإطار الثالث فينتقل من دراسة حالة لموضوع ختان الإناث، بوصفه تجسيدا لوضعية المرأة ومدى معاناتها، كما يعكس شكلا من أصعب أنواع العنف المركب الموجه ضدها؛ إذ يشمل العنف الأسرى والمجتمعى بأبعاده الجسمية والنفسية والجنسية.

وإذا ما حاولنا فى البداية تحليل ظاهرة العنف نجد أن العنف الإنسانى وجد منذ وجود الإنسان على ظهر الأرض، وهو ما تناوله سيجموند فرويد (مؤسس التحليل النفسى الأشهر)؛ إذ أشار إلى أن درجة من العدوان عند الذكور ضرورية لإقامة العلاقة الجنسية مع الزوجة، ومن ثم عده ضرورة لاستمرار النوع الإنسانى⁽¹⁸⁾.

كما أن تاريخ وجود الإنسان على الأرض يشهد أشكالا متعددة من العنف، اضطر إليها قديما حينما فرض عليه مواجهة الطبيعة مجردا من العلوم والفهم، ولعل فى مقولات الماركسية الكلاسيكية عن نضال الإنسان ضد الطبيعة التى استمرت حتى يومنا هذا، إشارة إلى تلك الحقيقة التى فرضت عليه أن يكون عنيفا.

وبعد ذلك اتخذ العنف الإنسان - تاريخياً - شكلاً مغايراً بمجرد استقراره بعد معرفته الزراعة، فبعد أن كان العنف وسيلة للإبقاء على الحياة ذاتها، أصبح وسيلة للاستعمار والاستيلاء على ممتلكات الآخرين، فشهدنا الحروب التي كان هدفها استبعاد المهزوم والاستيلاء على ممتلكاته.

وعلى الرغم من المزايا الكثيرة - إنسانياً وتكنولوجياً - للنظام الرأسمالي للإنتاج، مقارنة بما سبقه من نظم حياتية تاريخية؛ فإنه نظام قائم على الاستيلاء العدوانى على فائض قيمة عمل العمال فى البلد الرأسمالى الواحد، وعلى الاستيلاء العدوانى على خبرات المستعمرات، وعلى الاستقطاب الحاد الدافع - برغم توحيد العالم - إلى انقسامه، وإلى مراكز تستغل الأطراف⁽¹⁹⁾؛ إذ مارس النظام الرأسمالى العالمى عند استقراره عنفاً عسكرياً هائلاً، بدأ بوضوح فى الحربين العالميتين، اللتين كانتا فى العمق اقتتالاً بين الطبقات البرجوازية فى دول الحلفاء والمحور على وليمة السوق العالمية وعلى المستعمرات.

ثم استمر ذلك العنف، بعد النهاية الحاسمة للاستعمار الاستيطانى المباشر، وتبدى فى أكثر من شكل، عنف أيديولوجى حاد، اصطلاح على تسميته بـ"الحرب الباردة" بين نموذجين، كثيراً ما قادا العالم إلى شفا حرب عالمية ثالثة نووية فى هذه المرة، وعنّف تغير شكله من الاحتلال المباشر إلى تبعية تستهلك فوائض التوابع، وتقيم تحالفات مع طبقات داخلية لترسيخ التبعية. ثم بلغ العنف أوجّه مع تحول النظام الرأسمالى العالمى إلى المرحلة التاريخية الحالية التى اصطلاح على تسميتها بالعولمة. وغنى عن البيان ما تنسم به هذه العولمة من عنف وحشى على الأصعدة كافة، فهى اقتصادياً تعنى تزايد ثراء الأثرياء وتزايد إفقار الفقراء، كما تعنى الحرمان المتصاعد من فرص العمل إلا لنسبة قليلة تمتلك مهارات وأدوات محددة، كما أنها حتى على المستوى الدولى تزيد من هوة التباين بين الشمال والجنوب. وهى سياسياً تعنى هيمنة المصالح الأمريكية (الطرف الأقوى فى المعادلة الدولية) على كل العناصر والأطراف، ولكن بدرجات متفاوتة، وضغوط متنامية، تتبدى فى جنون العنف العسكرى الذى أعاد تاريخ الاحتلال الاستيطانى المباشر بعنف وقسوة. وإن حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إخفاء أهدافها ومرادها؛ فإنها تصبح شديدة الوضوح والجلء تحت أرضية أيديولوجية هشة، كمواجهة خطر الإرهاب وفوبيا الإسلام تارة، ومواجهة صراع الحضارات تارة أخرى، ونشر الديمقراطية فى العالم بالقوة والعنف أيضاً، وهو ما يذكرنا بما كنا نظن أن الزمن قد تجاوزه بلا رجعة، من خلال العنصرية الفجة، فى إطار ما كان يقال عن دور الرجل الأبيض فى نشر الحضارة بين الملونين المتخلفين بالضرورة، أو تحت شعارات كاذبة، كالخلاص من أسلحة الدمار الشامل المزعومة التى دائماً يثبت عدم وجودها، مع البعد الكامل عن أماكن وجودها لدى إسرائيل⁽²⁰⁾.

وفى إطار استكمال منظومة العنف واكتمال السيطرة، تبرز ثقافة العولمة، كما يشير هربرت شيلر، تلك الثقافة التى تقوم على هيمنة الثقافة الأمريكية الساعية لاحتكار وسائل الإعلام والترفيه على مستوى العالم، وجعلها تحت سيطرتها، من خلال نشر ثقافة استهلاكية واحدة، تفتح الباب أمام سيادة قيم واحدة، على مستوى العالم، قيم تمجد الاستهلاك، وتعظم من نمط الحياة الأمريكية، وتصور الثقافة الأمريكية وكأنها الملاذ والملجأ، بل خط النهاية للحياة والبشرية جميعا، وهو ما يدور فى عشرات الأطروحات النظرية التى بدأت مع تيارات التحديث، وانتهت أخيرا إلى أطروحات فوكوياما وصمويل هنتجتون التى تشير بجلاء إلى أن ثمة طريقا واحدا للتطور البشرى هو الطريق الغربى الرأسمالى، وأن ذلك الطريق الملكى محرم إلا على من يستوعب ويهضم ثقافته، وهو ما يعد إحياء مقيما لعنصرية كنا نظن أن الزمن قد تجاوزها⁽²¹⁾.

فمع ظهور حركة العولمة واتساع نطاق تأثيرها، لم تتحقق الأمنى المرجوة بأن يعم السلم والأمن والرفاهية أرجاء العالم، بل تفجرت الصراعات فى الدولة الواحدة، وبين الدول بعضها البعض، وتنمى تيار العنف والعنف المضاد⁽²²⁾، وبرزت عدة قضايا متناقضة ومتصارعة، فتمت الاتجاهات التحريرية المتطرفة، واشتغل فى مواجهتها الاتجاهات الأصولية المغلقة فى صورة سافرة للصراع والهمجية والعنف، سيطرت عليها بدرجة كبيرة موجات من العنف والعنف المضاد، وتنازعت من خلالها الاتجاهات النظرية فى إدراكها لآثار العولمة وتأثيراتها فى قضايا المرأة بشكل عام، والعنف والتمييز ضدها بشكل خاص.

وإذا حاولنا النظر إلى وضع المرأة فى إطار ثقافة العولمة نجد أنه وضع شديد التفرّد؛ إذ تصور المرأة فى المنهج الثقافى للعولمة بوصفها سلعة، أو هى السلعة التى تشتري من أجلها بقية السلع. ولعل بعض التأمل فى المنتج الفنى الأمريكى والأوروبى فى السينما⁽²³⁾، أو المسلسلات، أو المجلات المخصصة للمرأة، يصور أن المرأة قد تحولت إلى مصدر دائم للفتنة والغواية، كذلك الحال إذا ما تأملنا الإعلانات التجارية التى تستخدم المرأة فى الترويج لها.

وإذا ما نظرنا إلى الغزوات الثقافية للعولمة الهادفة إلى خلق ثقافة عالمية موحدة، نجد أنها لا توجد فى فراغ ثقافى، بل تدخل فى صراع ثقافى حاد مع ثقافات فرعية متعددة، تزداد تمسكا بمنطقها، وتعبيرا عن هويتها وخصوصيتها. ولعل ظهور التيارات السلفية المتعددة فى أماكن شتى حول العالم هو رد الفعل الشعبى فى مواجهة هذا الغزو؛ إذ تحاول إخفاء المرأة فى الزى تارة أو فى العمل على منعها من الخروج من المنزل تارة أخرى. ولعل التضخم الزائد فى التدين الشكلى فى المجتمع المصرى ما يؤكد وجهة نظرنا؛ إذ يزداد التمسك بالشكل

والطوقس، وتبرز الصراعات الضمنية، وتتجذر سلوكيات التطرف، ويزداد العنف، كحالات عدة من العنف والعنف المضاد، على الصعيدين الوطنى والدولى، خاصة فى ظل تطور علوم الاتصال والثورة التكنولوجية.

وفى هذا الإطار، تبلور العنف ضد المرأة، وأخذ أبعادا سياسية غير مسبقة، وأصبحت معاناة النساء أداة لتحقيق الشعارات السياسية بين القوى المتناحرة؛ إذ اعتمدته دول أخرى ذريعة للتوصل من التزامتها الدولية تحت شعار الخصوصية الثقافية، كما استخدمته بعض القوى مؤشرا للتخلف، حيث انتهاك حقوق المرأة وتدنى وضعيتها فى المجتمع⁽²⁴⁾، واستخدمته بعض القوى لتكفير المخالفين لها فى الرأى أو الطعن فى وطنيتهم وأصالتهم وصدق ارتباطهم بثقافتهم الوطنية، كما لم يقف العنف الموجه ضد المرأة عند حدود الوحدات الصغرى، وإنما تعرض النساء لانتهاكات صارخة، أكدت فى النهاية تعميق وضعية التمييز بين المرأة والرجل من ناحية، كما عملت على دعم البنية الأبوية الذكورية المتسلطة من ناحية أخرى، وأصبح العنف الموجه ضد المرأة سلوكا يوميا يمارسه المجتمع ضدها، ويعيد هيكلته، فأصبح شيئا عاديا، ضمن أطر البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة بها.

ويضاف إلى هذا ما تتعرض له النساء فى أثناء الحروب والصراعات المسلحة. ومعلوم أن النساء والأطفال هما الفئتان اللتان تدفعان ثمنا باهظا فى أوقات الحروب والصراعات من طرفى النزاع⁽²⁵⁾.

ويمكن أن نفهم هنا البعد السياسى للتمييز ضد المرأة فى إطار العولمة، من خلال فكرة الهوية والتوزيع غير المتكافئ للقوة والإدماج غير المتساوى فى منظومة الدولة الحديثة؛ إذ اهتمت دراسات المرأة فى هذا الإطار بتحليل علاقات السيطرة على المستوى العائلى بوصفها (أى الدولة) هى ذاتها أداة السيطرة التى تعبر بكل المستويات الأخرى للعلاقات الاجتماعية القائمة عن الإخضاع والهيمنة⁽²⁶⁾. والدولة هنا من خلال آلياتها المتنوعة تمثل إحدى أهم الآليات التى تعيد إنتاج التمييز على أساس الجنس أو الجندر، كما تعيد إنتاج السيطرة القائمة على الهويات العرقية. بل إن العلاقات السياسية التى تعزز علاقات الهيمنة القائمة على النوع قد تكون الأكثر استعصاء على التغيير. فالدولة بنية ذكورية أكثر وأشد من كونها بنية طبقية. وتشهد القوة التى تمارسها الدولة، سواء فى مواجهة مواطنيها أو فى إطار الصراعات الخارجية، على استمرار الأهمية الكبيرة للمظاهر الخام للقوة الجسدية التى عادة ما تتحاز للرجال، أو تنشأ على قاعدة ذكورية⁽²⁷⁾. وفى الحالات التى تتحاز فيها الدولة لمنظور تقدمى إنسانى للمساواة بين الرجال والنساء واحترام حقوق المرأة وردع انتهاكات معينة مثل التشويه الجنىسى للنساء كما فى قضية الختان؛ فإنها قد لا تكون فاعلة، أو قد تنتج نمطا للسياسة لا يسهم فى

اقتلاع تلك العادة، بل يعمل بطرق غير مباشرة على دعمها. فما أسهل التوضيح بحقوق النساء لتعزيز مصالح سياسية في إطار الاهتمام بضرورة تأمين استمرارية هيمنة الدولة في إطار قوة ثقافة العولمة.

وإذا حاولنا تتبع مقاومة المرأة للعنف الممارس ضدها على مر التاريخ، يبرز أمامنا وبقوة الاتجاهات النسوية في موجاتها المتتابعة التي حاولت التخفيف من معاناة المرأة واسترداد حقوقها المفقودة، في إطار العمل على مقاومة التمييز ضدها، في تلك الاتجاهات التي برزت في شكل حركات وأفكار ضمن مدارس وتيارات وأجيال وموجات متنوعة. كما تحالفت مع تيارات وحركات اجتماعية وسياسية وثقافية باحثة عن التغيير، متطلعة إلى المساواة والعدل والحرية، في إطار محاولة تغيير النظرة المكرسة للمرأة تاريخياً.

وعلى الرغم مما أخذ على الحركة النسوية في بدايتها من هيمنة النساء على عضويتها؛ فإنها عادت اليوم لتصحيح ذلك بضمها لقطاع كبير من الرجال إليها؛ إذ أصبح عدد الرجال يقارب عدد النساء، فلم يعد اعتناق الفكر النسوي مقتصرًا على النساء فحسب وإنما سادت نظرة إنسانية مؤكدة أن تحرير النساء يعني بالضرورة تحرير الرجال من أدوار القمع والصور النمطية التي تم زجهم فيها على طول الزمن، في محاولة لخلخلة النظام الذكوري السائد منذ آلاف السنين، من خلال بلورة ما حدث له ابتداء من الظلم الواقع على شرائح وطبقات وشعوب كاملة، وصولاً إلى الخراب الذي يسير إليه الآن⁽²⁸⁾.

وإذا ما حاولنا تتبع الاتجاهات النسوية بالتحليل بشكل موجز، نجد أنه في البداية برز الاتجاه النسوي الليبرالي الذي يرجع جذوره إلى المثاليات الاجتماعية عن الحرية والمساواة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ إذ كانت الحرية تعني التحرر من تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق بالأمور الشخصية⁽²⁹⁾. ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن أحد أسباب الانحياز النوعي ضد المرأة هو التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النوع؛ إذ تحدد من خلال هذه التنشئة الأنماط التقليدية لبنية الأسرة من حيث أدوار الذكورة والأنوثة، ومن ثم يتم تنشئة النساء على التحلي بالصبر والتفهم والإحساس بالسلبية والاعتماد على الغير والطاعة والأدب، وعلى الجانب الآخر يتم تنشئة الرجال على الثقة بالنفس والاستقلالية والجرأة والمسؤولية والتنافس والعدوانية⁽³⁰⁾.

وقد ساد في إطار هذا الاتجاه مبدأ المساواة والحرية والمطالبة بحقوق للمرأة متساوية مع حقوق الرجل في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، في إطار قدرة النظام على تحقيق التوازن للحياة الإنسانية إذا ما استطاع أن يحقق تلك المساواة، وهو قادر عليها من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه؛ إذ

يرى أنصار ذلك الاتجاه أن جذور خضوع المرأة واستبعادها تكمن فى إنكار حقوقها المدنية وفرصها الاجتماعية، ويطالبون بأن تحصل النساء على الحقوق نفسها والفرص نفسها التى يتمتع بها الرجال. وفى سبيل ذلك ينادى هذا الاتجاه بسياسات تتيح للمرأة فرصاً متساوية مع الرجل.

أما الاتجاه النسوى الماركسى فيختلف عن الاتجاه النسوى الليبرالى إلى حد كبير؛ إذ يذهب إلى أن تقسيم العمل على أساس الطبقة وتقسيم العمل القائم على أساس النوع يحددان معا الوضع الاجتماعى للنساء والرجال فى أى مجتمع، ولكن تقسيم العمل على أساس النوع يعد نتيجة لتقسيم العمل على أساس الطبقة، ويؤكد أنصار الاتجاه النسوى الماركسى أن الظروف البنائية للمجتمع الطبقي هى السبب الأساسى لسيطرة الذكور واضطهاد المرأة⁽³¹⁾؛ إذ يشير هذا الاتجاه إلى ارتباط ظهور الملكيات الخاصة فى التاريخ مع قمع المرأة، ويرى أن نظام العمل الرأسمالى يعتمد على ثنائية الرجل العامل الحقيقى والمنتج، أما المرأة فهى للأعمال المنزلية المجانية التى لا تتغير ضمن الإنتاج؛ إذ اعتمد ذلك الاتجاه على مقولة إنجلز بأن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائى. والمدقق فى هذا الاتجاه يجده قد اقتصر فى تفسيراته على البعد الطبقي، وأصر على عدم عد الفعل النسوى قائماً فى حد ذاته بوصفه فعلاً له أثره، كحجة عدم تشييت القوى خارج ميدان الصراع الطبقي⁽³²⁾.

وينظر الاتجاه النسوى الماركسى المعاصر إلى نمط الإنتاج الرأسمالى على أنه المحور الرئيسى للتنظيم الاجتماعى للمجتمعات الفردية والمهيمن على تحديد طبيعة العلاقات بين الطبقات وبين الرجال والنساء أيضاً؛ إذ يؤكدون أن الظروف البنائية للمجتمع الرأسمالى هى السبب الرئيسى لسيطرة الذكور، ومن ثم السيطرة وقهر المرأة.

أما الاتجاه النسوى الراديكالى فيذهب إلى أن سيطرة الذكور وما يتمتعون به من امتيازات هى أساس كل العلاقات الاجتماعية المشوّهة؛ إذ إن اللامساواة الاجتماعية تكمن فى النظام الأبوى؛ إذ يتحكم الذكور فى قوة العمل وسلوك المرأة الجنس، وتأتى كل العلاقات الأخرى (مثل الطبقة) فى المرتبة الثانية، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أنه على مر التاريخ كانت النساء أول جماعة مضطهدة ومقهورة، ويرى أن قهر المرأة من أقوى أنواع القهر الذى يصعب استئصاله، ولا يمكن التخلص منه إلا من خلال التغييرات الاجتماعية الشاملة؛ مثل إلغاء المجتمع الطبقي، ويعارض كثير من أنصار الاتجاه النسوى الراديكالى مبدأ الحتمية البيولوجية المتطرف الذى تقول به رون ميلر، ويذهبون إلى أن وقوع النساء ضحايا على أيدي الرجال سببه الأساسى أوضاع النساء الاجتماعية أكثر من طبيعتهم البيولوجية⁽³³⁾. وينظر هذا

الاتجاه إلى كل الأوضاع بدرجة من التداخل وتبادل التأثير بشكل جدلي؛ إذ ينظر هذا الاتجاه إلى التفاعل بين الطبقة والنوع بوصفه مسؤولاً عن صياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع عبر أية مرحلة في تاريخه.

أما الاتجاه النسوي الاشتراكي فيختلف عن الاتجاه النسوي الماركسي والراديكالي؛ إذ لا يعطى الأولوية للطبقة أو النوع، وإنما ينظر إلى ما بين الطبقة والنوع من علاقات متداخلة ومتفاعلة بقوة، فكلهما نتاج للآخر داخل المجتمع. ويرجع أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي المسؤولية عن صياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع عبر أية مرحلة من تاريخه إلى التفاعل بين الطبقة والنوع⁽³⁴⁾. ويؤكد أنه يستحيل فهم الطبقة بعيداً عن معرفتنا بكيفية تأثير النوع في بنية الطبقة، كما أن فهم النوع يتطلب دراسة كيفية تأثير الطبقة في بنية النوع؛ أى فى إطار العلاقة الجدلية للتفاعل فيما بينهما، وما يسفر عن ذلك من اتجاهات للتفاعل فى مجالات ومستويات بنيائية متغيرة⁽³⁵⁾.

وعلى الرغم من ادعاء النسوية العالمية تأسيساً على أن هدفها وموضوعها هو المرأة؛ فإن إقرار هذه النظرية بأنها مادية، جعلها محصورة فى النهاية فى النموذج المعرفى المادى؛ أيا كانت أطروحاتها، مع ملاحظة أن مبدأ العالمية النسوية ظل لفظاً لا يتجاوز ما جاءت به بعض الكتابات من إشراك الباحثات الغربيات ذوات الأصول الأفريقية والآسيوية فى بناء النظرية، وتصدير الفكر النسوي لنساء العالم وتوعيتهن، وهو ما يعنى سقوط الفكر النسوي فى التمرکز حول ذاته، وينفى فكرة عالميته.

وقد أدى المناخ الذى أفرزته حركة تحرير المرأة من مرحلة الستينيات إلى المشاركة القوية من جانب المرأة فى المجال الأكاديمي منذ بداية السبعينيات؛ إذ بداية طرحت مشكلات المرأة بشكل أكثر علمية وعمل على تحليل قضاياها من خلال البحوث الأكاديمية، وهى المرحلة التى أطلق عليها مرحلة إشكالية المرأة فى العلم، والتى تبلورت بجهد النساء الباحثات فى المجالات المعرفية المختلفة، لتبدأ مع أوائل الثمانينيات الحديث عن إشكالية العلم فى الفكر النسوي؛ أى الانتقال بالنسوية من الأيديولوجيا إلى الأبستمولوجيا. فمنذ عقد الثمانينيات ارتفعت شعبية هذا الاتجاه فى دول العالم الثالث، ذلك الاتجاه الذى تتلخص مقولته فى أن المرأة تشبه الطبيعة، وتتعرض للاستغلال والعنف ذاته الذى تتعرض له الطبيعة ومواردها، وثقافة السلام المعادية للرأسمالية التى تقدر الطبيعة، والشعوب هى وحدها التى تستطيع إلغاء الاستغلال والتمييز اللذين تتعرض لهما نساء العالم⁽³⁶⁾. فهذه الثقافة النسوية الجديدة برؤاها الجديدة تسعى لخلق عالم أكثر رحابة وسلاماً وقبولاً للآخر.

وبعد سيادة ثقافة العولمة والتغيرات التي أصابت العالم بانهيار المنظومة الاشتراكية، تشعب الاتجاه النسوي إلى اتجاهين أساسيين: الأول أطلق عليه "النسوية الشعبية" تلك التي سعت من أجل المساواة بين الجنسين، بالعمل ضد الفقر والعنصرية والقضايا الإنسانية الأخرى في العالم، باحثاً عن المساواة الاجتماعية بشمولية أبعادها، أما التيار الآخر، فقد أكد مواجهة الفكر الذكوري الذي عم مناطق العالم وثقافته، وعده أساس التمييز ضد المرأة، وتطرق في مطالبه إلى ملكية النساء لأجسادهن، والانفصال الكامل عن الرجال، والعيش في مجتمعات خاصة بهن، وبدأ في إطاره التنظير للفكر المثلي من خلال ما يسمى "تيار النسويات المثليات"؛ إذ رأى أصحاب هذا الاتجاه أن التمييز بين المرأة والرجل يتبلور بشكل أساسي في العلاقات الجنسية بينهما. ولمحاربة هذا التمييز يتبقى اجتثاث الجذر، وهو العلاقة الجنسية بين المرأة والرجل، وخلق علاقات مثلية يكون الطرفان فيها متساويين؛ فإن هذا الاتجاه لم يلق قبولاً على المستوى العالمي بوصفه اتجاهاً متطرفاً ومخالفاً للطبيعة والواقع بشكل عام⁽³⁷⁾.

ومما سبق يتضح كيف أن قضية المرأة كانت دائماً بؤرة المنازعات الفكرية حول كل قضايا التنظيم الاجتماعي، كما كانت المكثف الدرامي لكل الصراعات السياسية والاجتماعية، في إطار من العنف والعنف المضاد. وتحاول هذه الدراسة تحليل ظاهرة ختان الإناث، بوصفها تجسيدا للعنف ضد المرأة الذي تلعب فيه الموروثات الثقافية والاجتماعية والدينية دوراً مهماً، كما يتجسد من خلال العنف النفسى والجنسى والبدنى، فهو عنف ضد الفتاة يمارس تأثيره فيها، في حاضرها ومستقبلها، فيترسخ في وجدانها، كما تحاول أن ترسخه هي أيضاً فيما بعد في وجدان بناتها، في ظل منظومة اجتماعية تحوى عدداً من المتغيرات والقضايا والأفكار والاتجاهات والممارسات والتناقضات التي تنوعت إلى حد التباين، وتفرعت حتى اقتربت من حد الشمول، سواء على المستوى المحلى أو الدولى، فتتوعد مستويات التحليل والتفسير والطرح أيضاً، وفقاً لسياقاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية والدينية المؤثرة فيها والمتأثرة بها.

سادساً- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي في محاولة لقياس حجم الظاهرة داخل مجتمع الدراسة، مع تحليل علمي ومنهجي لأبعادها التاريخية والاجتماعية والثقافية، مع محاولة الاستفادة من معطيات العلوم الاجتماعية في كل عمليات القياس والتحليل، وتطويرها لخدمة أهداف الدراسة.

2- أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في سياقها لتحقيق أهدافها على عدد من الأساليب والأدوات المنهجية العلمية؛ إذ تستند إلى التحليل الإحصائي والتاريخي، مع تحليل مضمون الأرقام والوثائق التاريخية والاجتماعية والقانونية، إضافة إلى الاستعانة بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة. كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان بوصفه أداة أساسية في جمع البيانات بوصفها أداة مناسبة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها؛ إذ إنها من أنسب الأدوات، حينما تكون البيانات المطلوبة ذات صلة بمشاعر الأفراد ودوافعهم واتجاهاتهم نحو موضوع معين، وقد تضمنت صحيفة للاستبيان في صورتها النهائية 27 سؤالاً، وقد روعي أن تكون نسبة كبيرة من أسئلة الاستبيان (مفتوحة)، وذلك كي تعطى للمبحوث فرصة أكبر للتعبير عن آرائه بحرية، وقد روعي في صياغتها أن تكون الأسئلة بسيطة، تتفق مع جميع الفئات أو المستويات الثقافية، وأن تغطي كل جوانب الموضوع المراد دراسته.

وقد مرت صياغة استمارة الاستبيان بعدة مراحل من أهمها: مرحلة الصياغة المبدئية، وفيها حاولت الباحثة تحديد الصياغة المبدئية للاستمارة في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها. ثم مرحلة التحكيم؛ إذ عرضت الاستمارة بعد إعداد شكلها المبدئي على مجموعة من الأساتذة والخبراء والعلماء المتخصصين في علم الاجتماع الذين أفادوا الباحثة بشكل جوهري تجاه عدد من القضايا؛ إذ أفادت الباحثة كثيراً من الملاحظات القيمة التي أبدتها الأساتذة المحكمون. وأخيراً مرحلة الدراسة الاستطلاعية، فبعد تصميم استمارة الاستبيان بدأت الدراسة الميدانية؛ إذ تم أولاً تطبيق نسبة 10% من الاستمارات المعدة للتطبيق على عينة قوامها 50 مفردة تمثل 10% من العينة؛ إذ شملت عينة الدراسة عينة مختارة من محافظة القليوبية، ريفها وحضرها، وروعي فيها أن تمثل بها كل مراكز المحافظة لعينة ممثلة لها وللمجتمع المصري، تعكس عدداً من الصفات والأفكار والاتجاهات، ولكن لا تستطيع الدراسة أن تجزم بأنها مطابقة له تماماً، لكن يمكن أن تمثله تمثيلاً كبيراً. وقد روعي في نسبة الـ 10% المطبقة أن تكون ممثلة لفئات الدراسة المختلفة، للتأكد من ملائمة أسئلة الاستمارة، وإدخال بعض التعديلات البسيطة في صياغة بعض الأسئلة إذا ثبت عدم وضوحها بشكل قوى لدى المبحوثين. وفي الوقت نفسه أعيد تطبيق الاستمارة على الأشخاص أنفسهم بعد أسبوعين لقياس نسبة الصدق والثبات للاستبيان. وقد جاءت نسبة الثبات لجميع المعاملات الخاصة بكل الأسئلة عند مستوى دلالة 0.01 من الثقة.

3- الأسلوب الإحصائي المستخدم:

فى حدود الاستبيان الذى طبق على أفراد العينة عولجت البيانات التى مثلت آراء مفردات العينة حول ظاهرة ختان الإناث، وقياس اتجاهاتهم نحو تحديد أهم السبل لمواجهتها من وجهة نظرهم إحصائيا، على أساس حساب النسب المئوية لدرجة أهمية المشكلة بالنسبة إلى القطاعات المختلفة من عينة الدراسة، ثم استخدام أسلوب تحليل المضمون Content Analysis، للتوصل من خلال الإجابات عن الأسئلة المفتوحة لمجموعة الاستجابات المرتبطة بموضوع الدراسة التى تعرض بعض الأبعاد من وجهة نظرهم، من خلال رؤيتهم لفهم أبعاد المشكلة، أو الإسهام فى مواجهتها.

4- مجالات الدراسة: انقسمت مجالات الدراسة إلى ثلاثة مجالات؛ هى:

أ- المجال الجغرافى:

فقد أجريت الدراسة الميدانية فى محافظة القليوبية على عينة مختارة شملت الريف وحضر محافظة القليوبية، وقد روعى فى العينة أن تشمل كل مراكز محافظة القليوبية التسعة بريفها وحضرها.

ب- المجال الزمنى:

فقد تم إجراء الدراسة الميدانية فى المدة من إبريل 2005 حتى أغسطس 2005، حتى تنتشر فى هذه المدة حالات الختان، أو يطلق عليها فى الريف موسم الختان.

ج- عينة الدراسة وطرق اختيارها وخصائصها:

تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية بالحصص؛ إذ تم تقسيمها إلى عدة فئات أو شرائح، تمثل أغلب قطاعات المجتمع المصرى، وروعى فيها التنوع من حيث مستوى التعليم، والسن، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والديانة، والمستويات الثقافية... إلخ، مع تنوع الأجيال (الشباب، والآباء، والأجداد... إلخ)، وروعى فيها أيضا التنوع بين الريف والحضر.

وعلى الرغم من ذلك التنوع؛ فإنه لا تعد هذه العينة ممثلة تمثيلا دقيقا لمحافظة القليوبية أو المجتمع المصرى، ومن ثم فإننا لا نستطيع الزعم بأن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تنطبق بدقة على محافظة القليوبية أو المجتمع المصرى بشكل عام، وإن كانت تصدق على ما يماثل خصائص العينة التى روعى فى اختيارها أن تكون ممثلة لكل شرائح المجتمع، وفقا للمتغيرات النوعية المختلفة.

د- خصائص عينة الدراسة:

حاولت الباحثة عند اختيار العينة أن تكون ممثلة لكل شرائح المجتمع المصري، على اختلاف مستوياتها سواء من حيث النوع، أو السن، أو الحالة العملية، والتعليم، والحالة الاجتماعية، أو المهنية، في محاولة للوصول إلى النتائج الصحيحة التي تعبر عن المواطن المصري، على اختلاف فئاته وشرائحه. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من قرى محافظة القليوبية بوصفها عينة كبرى للمجتمع المصري، لا تتماثل معها تماثلاً تاماً، ولكن تعكس عدداً من الصفات والأفكار والموروثات والقيم الاجتماعية المشتركة معه بريفها وحضرها، مع اختلاف الشرائح الاجتماعية والمستويات الثقافية والمعرفية والمهنية به.

- توزيع نسبة الدراسة وفقاً لمتغير السن:

كشفت بيانات الدراسة الميدانية كما هو موضح بالجدول رقم (1) (الملاحق) ما يأتي: جاء توزيع العينة على أربع مراحل عمرية متنوعة، فتمثل المرحلة من 18 إلى أقل من 15 سنة نسبة 15% من إجمالي عينة الدراسة، في حين تمثل الفئة العمرية من 15 سنة إلى أقل من 35 سنة نسبة 43.2%، ثم تمثل الفئة العمرية من 35 سنة إلى أقل من 55 سنة نسبة 24.8% من إجمالي عينة الدراسة؛ إذ يختلف ارتباطهم بالقضية وفقاً للمرحلة العمرية، أما الفئة من 55 فأكثر فكانت نسبتها 17%؛ إذ تمثل الاختلافات بين هذه المراحل، فيختلف إدراك كل فئة عمرية عن الأخرى، ويتم تقسيمها على النحو الآتي: جيل الشباب، وجيل الآباء، وجيل الأجداد.

- توزيع نوعية الدراسة وفقاً لمتغير النوع:

أوضحت بيانات الجدول رقم (2) (الملاحق) أن توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير النوع جاء توزيعاً متوازناً إلى حد ما؛ إذ تصل نسبة الذكور في العينة إلى 42%، في مقابل 43% عند الإناث، إضافة إلى نسبة 15% من الأطفال الذين يمارسون عليهم موضوع الختان؛ إذ يقع الختان في مصر في الفئة العمرية من 8-15 سنة، وعليه يمكن أن تؤكد تمثيل العينة (بكل الفئات العمرية بصورة متوازنة).

- توزيع العينة وفقاً للحالة العلمية:

يمكن أن تختلف رؤية عينة الدراسة لقضية ختان الإناث وفقاً لاختلاف الحالة العملية، فمن المفترض ألا تتشابه رؤاهم تجاه الظاهرة؛ إذ يلعب التعليم دوراً مهماً في إنارة العقل وتصحيح المفاهيم، فيكسب الفرد في بعض الأحيان قدرة أكبر على مواجهة بعض الموروثات والعادات الاجتماعية. ولقد كشف تحليل بيانات الجدول رقم (3) (الملاحق) تنوع مفردات العينة، من حيث مستوى التعليم؛ إذ كانت النسبة

الأكبر في المؤهل المتوسط بنسبة 39.2٪، وهو ما يناسب طبيعة المجتمع في محافظات مصر عموماً؛ إذ تنتشر هذه الشريحة التعليمية بدرجة أكبر من غيرها، يليها نسبة من يقرأ ويكتب 16.3٪، ثم الأميون بنسبة 15.8٪، وفوق المتوسط 10.7٪، أما المؤهل العالي فكانت نسبته 18.1٪. وقد حاولت الباحثة هنا توزيع مفردات العينة بشكل يشابه مع نسبة وجودها الأصلي داخل مجتمعاتها على مستوى الريف والحضر وفقاً لمتغير التعليم.

- توزيع العينة وفقاً لمتغير المهنة:

يمكن أن تلعب المهنة دوراً في تشكيل اتجاه المبحوثين تجاه موضوع ختان الإناث؛ إذ تختلف المهن العليا التي تساعد على الاحتكاك أكثر بعناصر مختلفة تتيح تكوين ثقافة اجتماعية واسعة في إدراكها لبعض الأمور عن بعض المهن التي ينغلق أصحابها عليها بدرجة كبيرة، وتسود بينهم ثقافة تقليدية يصعب معها تغيير أفكارهم وعاداتهم؛ لذا حاولت الدراسة تنويع مفردات العينة حسب المهنة، وقد كان توزيعها كما تعكسها بيانات الجدول رقم (4) (الملاحق) على النحو الآتي: بقراءة بيانات الجدول يتضح تنوع مفردات العينة تبعاً للمهنة، وقد كانت مرتفعة في شريحة ربات المنازل بنسبة 20.1٪، يليها الموظفون بنسبة 16.9٪، يليها أرباب المعاشات على أساس الاهتمام بجيل الأجداد في عينة الدراسة وذلك بنسبة 16.4٪، يليهم أصحاب المهن العليا بنسبة 11.2٪، ثم الباعة بنسبة 10.3٪، ثم الأعمال الحرة بنسبة 10٪، ثم الحرفيون بنسبة 9.7٪، وكانت أقل شريحة في عينة الدراسة ممن لا يعملون بنسبة 5.4٪، وفي الغالب كانت هذه النسبة تمارس الأعمال الزراعية. ومن هنا نجد أن عينة الدراسة حاولت بدرجة كبيرة أن تراعي التنوع في متغير المهنة، لما له من أهمية في تشكيل الاتجاهات.

- توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير محل الإقامة:

لا يمكن الاقتصار على معرفة آراء سكان المجتمع الحضرى دون الريفى أو العكس؛ إذ إن هناك افتراضاً بأن درجة الارتباط بظاهرة ختان الإناث فى الريف تختلف عنها فى الحضر، على أساس أنها ترتفع فى الريف؛ إذ تسود قوة تأثير العادات الاجتماعية والتمسك بالطبقات الاجتماعية والخوف من اللوم الاجتماعى، كما تختصر عدداً من الخصوصيات فى إطار الأسرة الريفية وتتدخل الآراء تجاه قضاياها، فالكل صاحب رأى ومشورة، ويملك أيضاً التأثير والضغط فى بعض الأحيان، أما فى المدينة فيقل ذلك التأثير، ويختصر بدرجة كبيرة فى نطاق الأسرة، وإن كان يختلف طبقاً لطبيعة الحى السكنى ونوعيته، فتتشابه الأحياء العشوائية مع المجتمعات الريفية فى كثير من السمات والخصائص، خاصة ما هو ثقافى واجتماعى فيها.

وقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية مجموعة من الخصائص كما هو واضح من بيانات الجدولين (5، و6) (الملاحق)؛ إذ يتضح تمثيل العينة لكل مراكز المحافظة، وإن كانت أعلى نسبة مركز بنها، على أساس أنه يمثل عاصمة المحافظة بنسبة 15.8٪، يليه طوخ بنسبة 17.5٪، يليه شبرا الخيمة بنسبة 14.9٪، يليه القناطر الخيرية بنسبة 13.6٪، يليه كفر شكر بنسبة 13.2٪، يليه شبين القناطر بنسبة 12.8٪، يليه الخانكة بنسبة 12.2٪؛ وهو ما يتناسب بدرجة كبيرة مع تعداد السكان في كل مركز من مراكز المحافظة.

- توزيع عينة الدراسة وفقا للحالة الزوجية:

يمثل متغير الحالة الاجتماعية أهميته ودلالة في قبول أو رفض قضية ختان الإناث؛ إذ يمكن أن يؤدي اختلاف الحالة الاجتماعية إلى اختلاف الاتجاهات تجاه مشكلة البحث؛ لذا راعى البحث تمثيل العينة لجميع الحالات الزوجية؛ إذ تكشف البيانات الموضحة في الجدول رقم (7) (الملاحق) تعدد الحالة الزوجية لأفراد عينة الدراسة؛ إذ مثلت فئة الأعزب نسبة 51.5٪، في مقابل 46.3٪ للمتزوجين، و1.3٪ مطلقين، و9٪ أرمل، وبذلك مثلت العينة جميع الحالات الاجتماعية المختلفة، وقد روعى التقارب في فئة متزوج وأعزب؛ إذ ارتبط ذلك بتقسيم العينة وفقا لثلاثة أجيال (أطفال يمارس عليهن الختان، وآباء وأمهات، وأجداد وجدات)، وذلك بهدف قياس اتجاهات كل جيل من هؤلاء لتحقيق فهم أوضح للاتجاهات، وإمكان التوقع لأفضل سبل التعامل مع الظاهرة في المستقبل.

- توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الديانة:

يلعب متغير الدين دورا مهما في قبول هذه الظاهرة والترويج لها؛ إذ ترتبط في عقول كثير من الناس، سواء مسيحيين أو مسلمين، أنها ممارسة دينية ومطلب ديني. والغريب أن المؤسسة الدينية الإسلامية أو المسيحية لم تحسم أمرها تجاه هذه القضية بالأسلوب الأمثل والقوة المطلوبة؛ لذا كان لابد من استطلاع رأى عينة الدراسة، ومحاولة اكتشاف علاقة متغير الدين بها. وقد كان توزيع العينة وفقا لمتغير الدين كما تعرضه بيانات الجدول رقم (8) (الملاحق).

وترى الباحثة أنه استنادا إلى البيانات الواردة في الجداول السابقة، يمكن القول بأن عينة الدراسة برغم صغر حجمها نسبيا؛ فإنها من حيث ملامحها العامة قد تكون صالحة للتعميم على المستوى التحليلي التفسيري للدراسة، وفقا لخطة التحليل الإحصائي.

وقد حاولت الباحثة رفع نسبة من يعتنق الديانة المسيحية بالعينة من نسبة تمثيلها

الأصلي في المجتمع، وذلك بهدف الحصول على بعض الفهم الأعمق للظاهرة، من خلال قياس مدى ممارستها لدى عينة البحث من المسيحيين؛ إذ إن النسبة الحقيقية لوجود المسيحيين داخل المحافظة، وفقا لبيانات تقرير التنمية البشرية لمحافظة القليوبية، لم تتخط 2.8٪ عام 2005، ولكن تم رفع النسبة بالعينة بهدف التحليل الإحصائي وإمكان الحصول على دلالة إحصائية تتعلق بموضوع الدراسة.

وقد استهدف التحليل الإحصائي للعمل الميداني تفسير البيانات الكمية التي جمعت بوساطة صحيفة الاستبيان، واستخراج دلالاتها الإحصائية، وتفسيرها تفسيراً بنائياً، يربط البيانات الميدانية بالسياق الاجتماعي البنائي الشامل لمحافظة القليوبية أولاً، ثم بالمجتمع المصري ثانياً، من خلال التحليل الكمي والكيفي للبيانات المستقاة من استمارة الاستبيان التي طبقت على عينة الدراسة، في ضوء أهدافها وتساؤلاتها، بهدف إبراز الدلالة السوسولوجية للبيانات الواقعية، ووضعها في سياق أعم وأشمل، لتكتسب دلالاتها الاجتماعية والتفسيرية، وذلك من خلال:

- توزيعات تكرارية بسيطة لكل أسئلة الاستبيان.

- توزيعات تكرارية مركبة لعدد من أسئلة الاستبيان، مع بعض المتغيرات النوعية؛ كالسن، والنوع، والمهنة، والدخل، والتعليم... إلخ، وذلك للوقوف على طبيعة العلاقات والارتباطات بينهم.

- من أهم مقاييس الدلالة التي تم الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة، مقياس (كا²) لحساب دلالة الفروق بين تكرارات المتغيرات، وتحديد نوعية تلك العلاقة، من خلال مؤشر الدلالة، سواء كانت علاقة موجبة أو سالبة. أما البيانات الإحصائية الرسمية المتصلة بموضوعات الدراسة، فقد عرضت في سياقها داخل الدراسة.

- مشكلات الدراسة وصعوباتها:

قابلت الباحثة عدداً من الصعوبات عند تطبيق الدراسة الميدانية، وتمثلت المشكلة الأساسية في اختيار حالات العينة من أحياء الدراسة وقراها، وصعوبة إجراء المقابلات، خاصة عينة الدراسة من الرجال، خاصة في الفئة العمرية من 35-55 سنة، إضافة إلى صعوبات اللقاء مع الفتيات منفردات، وتهيئتهن للإجابة عن أسئلة الاستبيان، أيضاً كانت هناك صعوبة بالغة عندما يتعلق الأمر بمناقشة بعض المراهقين، خاصة من الشباب؛ إذ لا يوجد لديهم أي مستوى من الثقافة الجنسية السليمة أو الوعي الجنسي، خاصة في الريف؛ وهو مما أضفى صعوبة كبيرة على فهم استجاباتهم، أو حتى الحصول عليها.

سابعا- الدراسة الميدانية: تحليل البيانات وتفسيرها

1- الأبعاد الاجتماعية لختان الإناث:

تمثل ظاهرة ختان الإناث أولى صور العنف ضد المرأة، ذلك العنف الذى يستمر معها طوال حياتها، فيؤثر فيها من الناحية النفسية والجنسية والاجتماعية والبدنية، كما يعتمد وجود هذه الظاهرة على فهم دينى واجتماعى وثقافى خاطئ لأسباب حدوثها وأهمية ممارستها، فهي تضرب بجذورها البعيدة فى تاريخ الموروث الثقافى والاجتماعى للمجتمع المصرى، بما يحويه من عادات وتقاليد وقيم ومفاهيم تدافع بشكل أساسى عن وجود تلك الظاهرة، بل تحاول أن تكسيها شرعية دينية وأخلاقية واجتماعية فى أحيان كثيرة، لضمان استمرارها وممارستها من منطلق الدفاع عن تلك المفاهيم المغلوطة، وهو ما أكدته استجابات عينة الدراسة الميدانية، وكما تعكسها البيانات؛ إذ كشفت بيانات الجدول رقم (9) (الملاحق) ارتفاع نسبة الموافقة على ضرورة إجراء ختان الإناث بين استجابات عينة الدراسة، وذلك بنسبة 72.8% وافقوا بشدة على إجراء هذه العملية، ورفضتها نسبة 4.4% من إجمالى استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يتفق مع ما توصلت إليه نتائج البحوث القومية التى أجرتها وزارة الصحة، من خلال المسح السكاني الصحى المصرى (EDHS) الذى أجرى على أربع فترات متوالية 1995، و2000، و2003، و2005؛ إذ أوضحت نتائج ارتفاع نسبة السيدات المختنات فى الفئة العمرية من 15-24 لتتراوح بين 98.3% عام 1995، و97.4% عام 2000، و97.4% عام 2003، و95.8% عام 2005؛ وهو الأمر الذى يؤكد ارتفاع النسبة بدرجة كبيرة. أما عن اتجاهات عينة الدراسة وفق متغير السن، فقد اتفقت أيضا مع ما أشارت إليه نتائج المسح السكاني الصحى لعام 2005؛ إذ ارتفعت نسبة تأييد ختان الإناث لدى عينة الدراسة، الفئة العمرية من 15-45 سنة، وهى تشمل جيل الفتيات والأمهات أيضا، لتصل إلى 96.1% من إجمالى عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يؤكد خطورة الظاهرة، ودرجة انتشارها، ويفرض ضرورة مواجهتها بقوة ووعى (38).

وفى سبيل معرفة أسباب تأييد عينة الدراسة من الموافقين على إجراء تلك العملية للفتيات، جاءت استجابات العينة كما توضحها بيانات الجدول رقم (10) (الملاحق) على النحو الآتى: أن أعلى نسبة لتأييد قرار الختان كانت بنسبة 31.08% من عينة الدراسة التى ربطت الموافقة بزيادة فرصة الفتاة فى الزواج؛ وهو الأمر الذى يوضح مدى ارتباط الظاهرة بسيادة النزعة الذكورية التى تفضل المرأة المختنة، ويرجع ذلك إلى الموروث الثقافى الذى يشكل مفهوم الطهارة أو

العفة، ذلك الاتجاه الذى يؤكد الرجال والنساء على حد سواء، وتدعمه بنسبة الأوهام السائدة عن القوى الجنسية للنساء اللاتى تجعل منهن تهديدا مستمرا لذكورة الرجال، على النحو الأمر الذى يتدعم - فى ظل الجهل الجنسى السائد، وفى ظل الصور النمطية السائدة عن الرجال والنساء على سواء، الذى ينظر إلى العلاقات الجنسية على أنها اختبارات مستمرة للفحولة والذكورة. وفى حالة انتشار هذه الرؤية يعمل ختان الإناث على إضعاف قدرة النساء الجنسية، ويطمئن الرجال على قدرتهم على تلبية الاحتياجات الجنسية (المحجمة) لزوجاتهم، ومن ثم تأكيد سلطتهم فى الأسرة والمجتمع، واستمرار منطق الفحولة لديهم.

ومن ثم يسود المفهوم الذى ينظر إلى الأنثى المختنة على أنها أقل شهوة جنسية؛ إذ تضبط هذه العملية ميولها الجنسية، وتكون فى أمان من الانحراف، ويكون الرجل أيضا فى أمان لعدم اتهامه بعدم القدرة الجنسية، ويؤكد هذه الاستجابة ما توصلت إليه إحدى الدراسات؛ إذ أشير بقوة إلى هذه النقطة⁽³⁹⁾.

أما النسبة التى تلى ذلك فى أسباب موافقة مفردات العينة على ختان الإناث، فقد كانت راجعة إلى العادات الاجتماعية والتقاليد؛ إذ أشارت مفردات العينة إلى عدم قدرتهن على مخالفتها، وذلك بنسبة 30.4% من عينة الدراسة؛ إذ تمثل العادات والتقاليد جزءا مهما من مكونات الموروث الثقافى، وتمارس قوة القهر فى ممارستها والانصياع إليها، خاصة فى الريف، كما أنها ترتبط بدرجة كبيرة بأبعاد اجتماعية واقتصادية وتاريخية. كذلك أشار بعض مفردات العينة إلى عملية المجاملة المالية (النقطة)؛ إذ تعد مناسبة اجتماعية يتم فى خلالها مجاملة الفتاة؛ وهو الأمر الذى يمثل دافعا لها للموافقة على إجراء هذه العملية؛ إذ يتم فيها تبادل الهدايا والتمايز فى أنواع المأكولات المقدمة إليها، وهذا ما يتفق مع رأى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية حول عد هذه الممارسة نوعا من أنواع الطقوس الاحتفالية، للانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ؛ إذ يصحبها تهنئة ومجاملات تضافى عليها قدرا من الفرحة والرضا والارتياح العام، وتمثل نقطة مهمة فى رغبة الفتاة الصغيرة فى إجرائها.

أما عد الدين العامل الحاسم فى إجراء الختان، فقد اختلفت هذه النظرة فى إطار عينة الدراسة، كما أشارت إليه نسبة 15.2% من إجمالى عينة الدراسة الموافقين على ممارسة تلك العادة، كما أشار أصحاب هذا الرأى إلى أن ختان الأنثى من تعاليم الدين؛ إذ يسود داخل البنية الثقافية للمجتمع المصرى، خاصة فى شرائحه ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى المنخفض ما يمكن أن نطلق عليه الدين الشعبى الذى لا يتمتع بالعمق والدراية السليمة بأمور الدين الصحيحة، وإنما يختلط بعدد من العادات والتقاليد والمفاهيم الخاطئة، وتجد دائما ما

يؤديها ويروج لها من أصحاب الثقافة الدينية الضعيفة المنتشرين بكثرة في الريف؛ وهو الأمر الذي يعمل على ترسيخها وتجذرها داخل بنية الثقافة. والغريب في هذا الأمر أن بعض رجال الدين يدافعون عنها ويؤيدونها بدون وعي أو حجة سليمة؛ إذ إن الشيوع الكبير لتلك العادة ما زال يرتبط بالثقافة الدينية المغلوطة، على الرغم من تأكيد علماء الدين أن الأمر ليس له علاقة بالدين الإسلامي أو المسيحي، في حين أضفى عليه ثوب الشرعية الدينية بعد ذلك، بوصفه نوعاً من أنواع الموروثات الثقافية الاجتماعية التي يجب أن نواجهها بالتنوع الدينية السليمة، ونشر خطاب ديني مستنير، يعتمد على المعلومة الدينية الصحيحة، ويرتكز على بساطة العرض، ودقة المفهوم، ووضوح الرؤى، واكتمال الصياغة، وهو ما أكدته مفتى الجمهورية في أكتوبر عام 1995؛ أن ختان الإناث ليس من الدين، وأن الأحاديث التي أمرت بها أحاديث ضعيفة⁽⁴⁰⁾.

أما من وافق وأيد ختان الإناث من عينة الدراسة، وفقاً للاستجابة التي تشير إلى أنها تمنع الزنا، فقد كانت نسبتهم 10.3%؛ إذ أشاروا إلى أنها تقلل من شهوة المرأة، وتضفي عليها الالتزام، وتضمن عدم انحرافها؛ وهو الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة التوعية الاجتماعية ودعم خطاب اجتماعي يستطيع أن يحترم قيمة الإنسان، ويفرق بينه وبين الكائنات الأخرى في الإثارة والاستمتاع، وهو ما يتطلب قدراً من التربية الجنسية السليمة التي يمكن أن تحقق الوعي وتدعم التربية الأخلاقية السليمة، أما نسبة 9.8% من عينة الدراسة فقد أيدت ختان الإناث، وفقاً للاستجابة التي تشير إلى أنها تمثل عفة الفتاة، وهو ما يؤكد ضعف لغة الخطاب الاجتماعي، وعدم قدرته على التعامل مع المرأة على أنها مسئولة تستطيع أن تحمي نفسها، وتتمتع بالأخلاقيات والقيم التي تحميها من ممارستها لكل أمور حياتها بما فيها الأمور الجنسية بدرجة من الرقي والإنسانية.

أما نسبة 3.1% من عينة الدراسة فقد أشارت إلى تأييدها لختان الإناث محافظة على الأصولية وعدم تقليد الغرب؛ إذ انطبع لدى قطاع من أفراد المجتمع أن الغرب متربص بنا، وأن أي شيء يدعو إليه الغرب دائماً مرتبط بفكرة المؤامرة. ومن هنا يجب الانتباه لهذا المفهوم ومعالجته بوعي من خلال انتقاء العناصر المتجاوزة في هذا الموضوع وصياغة رسالة تعي هذه النقاط وتحاول أن تفنّدها بوعي وذكاء، كي لا تصبح فريسة لبعض الاتجاهات الأصولية المتخلفة التي تنتسب إلى وجدان المجتمع، خاصة الشباب منه، لتشبع لديهم فكرة خاطئة، ونوايا خبيثة، مرتدية ثوب الوطنية والولاء.

ومن هنا نجد تضافر عدد من العوامل لتشكل اتجاهها لتأييد ختان الإناث أو رفضه في المجتمع المصري، تلك العوامل التي تركزت في الأغلب في

الموروث الثقافي بما يحويه من عادات وتقاليد وسيادة الثقافة الذكورية مع الفهم الخاطئ للدين، والتحدى لكل ما هو غربي، لتمثل في النهاية محصلة تفاعلية للظروف والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية في صورتها التاريخية تلك المنظومة التي تشكل رؤية الإنسان بداخلها فكراً أو سلوكاً ووجداناً وإدراكاً، لتحدد قيمه واتجاهاته وقناعاته.

وإذا كان أغلب مفردات العينة بنسبة 77.6% أيدت ختان الإناث، فهناك قطاع من مفردات العينة بنسبة 22.4% رفضنه، وتراوح الرفض ما بين رافض فحسب بنسبة 18%، ورافض بشدة بنسبة 4.4% من عينة الدراسة.

وعندما حاولنا فهم أسباب رفض مفردات العينة لتأييد ختان الإناث جاءت النتائج كما تعكسها بيانات الجدول رقم (11) (الملاحق)؛ إذ أوضحت البيانات تراوح أسباب رفض إجراء عملية الختان من بين مفردات العينة الذين رفضوا هذه الظاهرة ما بين الوعي بخطورة الظاهرة على الفتيات أنفسهن، والوعي الديني السليم؛ إذ فطن إلى عدم ارتباط الظاهرة بالدين، إضافة إلى الثقة في الدولة وما تدعو إليه، أما أعلى الاستجابات فقد كانت للمتغير الذي يشير إلى عدم ارتباطها بالدين، وذلك بنسبة 29.3% من استجابات مفردات العينة، يليه نسبة 27.7% أدركت خطورة هذه الظاهرة من الناحية النفسية على الفتاة، ثم أشارت نسبة 22.8% إلى أنه ليس له ضرورة حتمية، سواء من ناحية ضبط الشهوة الجنسية أو أية أسباب أخرى؛ إذ أكدت أن التربية والأخلاق هي الأساس في العفة وضبط الشهوة الجنسية، أما نسبة 9.1% من استجابات مفردات عينة الدراسة فقد أعلنت عن خوفها من الأضرار الصحية الناجمة عن تلك الممارسة، وكانت متأثرة بحالات الوفاة التي أعلن عنها، والخوف من تكرارها. أما نسبة 4% من استجابة عينة الدراسة فقد أرجعت رفضها وامتناعها إلى التزامها بما تقوله الدولة، وأن عدم موافقتها على إجراء هذه العملية يرجع إلى تنفيذ اتجاهات الدولة في منع إجراء تلك العملية والتوعية بخطورتها.

وفي سبيل تحليل أسباب الموافقة أو الرفض من قبل مفردات عينة الدراسة، حاولت الباحثة كشف ما إذا كانت هناك فروق نوعية في عينة الدراسة فيما يتعلق بالسن أو النوع أو المهنة أو التعليم أو محل الإقامة فيما يتعلق بدرجة القبول أو الرفض، وقد جاءت الاستجابات كما تعكسها بيانات الجدولين (12، و13) (الملاحق)؛ إذ أوضحت البيانات أن هناك كثيراً من الصفات والأفكار والموروثات والقيم الاجتماعية المشتركة بين مفردات عينة الدراسة بريفها وحضرها مع اختلاف الشرائح الاجتماعية والمستويات الثقافية والمعرفية والمهنية التي ينتمون

إليها، إضافة إلى التنوع في استجابات العينة من الشرائح السنية التي تم التعامل معها على أساس ثلاثة أجيال؛ جيل الفتيات في سن الختان، والنساء والآباء ممن لديهم بنات في سن الختان، والأجداد؛ إذ احتلت نسبة الذكور 38%، ونسبة الإناث 37%، وكانت نسبة الفتيات في سن الختان 25% من إجمالي عينة الدراسة.

وقد أثبتت الدراسة أن الجيل الأكبر سناً الذي يقع في المرحلة العمرية من 50 سنة فأكثر، كانت نسبة تأييدهم للظاهرة أكبر؛ إذ وصلت إلى 78.5% في جيل الآباء والأمهات، و72.8% في جيل الأجداد، و66.7% في جيل الفتيات والشباب تحت سن الزواج، مقابل نسبة 18% في جيل الآباء والأمهات رفضوا الظاهرة، و4.4% في جيل الأجداد رفضوا أيضاً الظاهرة، ونسبة 9.3% في الجيل تحت سن الزواج رفضن الظاهرة؛ وهو الأمر الذي يؤكد تمسك فئات السن الأكبر بالعادات والتقاليد القديمة والموروث الثقافي الخاص بها، أما جيل الآباء من سن 25-50 سنة فقد تنوعت استجاباتهم ما بين مؤيد ورافض لهذا الظاهرة؛ إذ كانت نسبة الفئة الراضية لختان الإناث 20.5% من إجمالي عينة الدراسة وأكثرهم كانوا من الأمهات، في مقابل نسبة 7.8% من الأمهات أيدين ختان الإناث، أما الآباء فقد كانت نسبة رفضهم للظاهرة 12.6% في هذه الشريحة العمرية، وأيدتها نسبة 6.3% من إجمالي استجابات هذه الشريحة العمرية من الذكور في هذه الفئة العمرية؛ وهو الأمر الذي يرتبط أيضاً باستيعابهم لبعض المتغيرات الاجتماعية أو ارتفاع نسبة التعليم فيما بينهم.

أما فئة الفتيات والشباب في المرحلة العمرية أقل من 35 سنة، فقد رفضت الفتيات هذه العادة بنسبة 9.8% ورأين عدم ضرورة ختان الإناث، وأيدها نسبة 66.7% من الفتيات في هذه المرحلة العمرية، في حين انخفض رفض الفتيان مقارنة بالفتيات من عينة الدراسة؛ إذ وصل إلى 3.8%. وقد أرجع الفتيان الذين وافقوا عن هذه العملية ذلك إلى الحفاظ على عفة الفتاة وضمان التزامها، ومن رفضها منهم فقد كانت نسبتهم 2.6% وأرجعوا السبب إلى الرغبة في الحياة الطبيعية مع الزوجة، وأن العلاقة الإنسانية هي الكفيلة بحمايتها من الانحراف، وأن من حقها التمتع بحياتها معه. ومما يلفت النظر إشارة بعض الفتيات من عينة الدراسة اللاتي تم ختانهن إلى الرعب من الزواج والخوف من المستقبل نتيجة لما يطرحة الإعلام من خطورة هذه الظاهرة على حياة الزوجة الأسرية وعلاقتها الزوجية بزوجها، أما الفتيان في هذه المرحلة فلم يبدو أية مخاوف، بل أيدوا الظاهرة؛ وهو مما يؤكد عدم تأثير التوعية الإعلامية فيهم.

أما عن مدى تأثير متغير التعليم في قبول هذه العادة أو رفضها من قبل مفردات عينة الدراسة، فقد جاءت الاستجابات كما تعكسها بيانات الجدول رقم

(14) (الملاحق)؛ إذ أوضحت البيانات موافقة الأميين بشدة على إجراء الختان بنسبة 98.6% من إجمالي استجابات عينة الدراسة من الأميين، ووافقت نسبة 1.4% من إجمالي استجابات عينة الدراسة من هذه الشريحة وكان إجمالي موافقتهم نسبة 100%، أي لم يرفضها أى شخص من هذه الشريحة.

ورفضتها نسبة 59% من أصحاب المؤهل المتوسط، ورفضها أيضاً نسبة 82.7% من أصحاب المؤهلات العليا، فى حين ازدادت نسبة قبول الظاهرة وتأييدها فى شريحة من يقرأ ويكتب؛ إذ كانت نسبة 72.8% من إجمالي استجابات عينة الدراسة موافقين على تلك الظاهرة؛ وهو الأمر الذى يؤكد ارتباط التعليم وارتفاع الوعى التعليمى بإمكان رفض الظاهرة، ويرتبط انعدام التعليم وضعفه بشيوع الظاهرة وانتشار درجة الموافقة عليها.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين محل الإقامة من حيث الريف أو الحضر ودرجة الموافقة على ختان الإناث، كشفت استجابات العينة كما تعكسها بيانات الجدول رقم (15) (الملاحق)، عدم وجود اختلافات جوهرية من حيث متغير محل الإقامة، وإن كانت هناك بعض الفروق البسيطة؛ إذ وصلت نسبة أوافق بشدة إلى 74.1% لدى استجابات العينة من الريف، مقابل نسبة 71.3% من استجابات العينة من الحضر، أما بالنسبة إلى الموافقة فحسب، فقد كانت النسبة 5.2% فى الريف مقابل 4.3% من استجابات العينة من الحضر، أما فيما يتعلق بدرجة الرفض فقد كان لمتغير الرفض فحسب 18.5% من استجابات العينة من الريف مقابل 17.5% من استجابات العينة من الحضر، وفى حالة الرفض بشدة كانت 2.2% من الريف فى مقابل 6.9% من استجابات العينة من الحضر؛ وهو الأمر الذى يمكن أن ترجعه إلى نقل العادات والتقاليد فى المجتمع الريفى أكثر منها فى الحضر.

ومما سبق يتضح عدم وجود فروق نوعية حول استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالقبول أو الرفض لإجراء عملية ختان الإناث، فيما يتعلق بالنوع أو السن أو محل الإقامة، وإنما اتضحت هذه الفروق فيما يتعلق بالتعليم والمهنة بدرجة أكبر.

ومن خلال استعراض توجهات عينة الدراسة تجاه قضية ختان الإناث كما عكستها الجداول السابقة يتأكد ترسيخ الظاهرة وعدم إمكان القضاء عليها بالدرجة المأمولة فى خلال فترة زمنية وجيزة؛ إذ يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق الأساسية من أهمها: أن هذا الشكل من العنف الموجه ضد المرأة لا يمكن فصله عن بقية عناصر المنظومة الثقافية والاجتماعية للمجتمع بصفة عامة، فقضية ختان الإناث يجب ألا تكون بمعزل عن بقية القضايا فى المجتمع بصفة عامة والعنف ضد المرأة بصفة خاصة؛ إذ لا بد أن ترد للسياق الاجتماعى العام بما يحويه من عناصر ثقافية

واجتماعية وسياسية واقتصادية متفاعلة، وفقا لرؤية ثقافية وتاريخية تحكم اتجاه هذا التفاعل وعمقه؛ وهو الأمر الذى يفرض ضرورة فهم هذه الظاهرة من منظور تنموى شامل، يفرض ضرورة توافر الدراسات والمسوحات القومية الشاملة التى تعطى فكرة واضحة وتحليلا متعمقا لأسباب تلك الظاهرة ودوافعها ومحدداتها، ليتم إيجاد السبل المناسبة لمجابهتها، سواء على المستوى الشخصى أو الأسرى المجتمعى أو القومى.

فكما أكدت استجابات عينة الدراسة أن التوجهات نحو قبول الظاهرة أو رفضها، أو حتى أسباب القبول أو الرفض، ارتبطت بدرجة كبيرة بمحاور التنمية البشرية من حيث رفع معدلات التعليم، ورفع حالة الوعي المجتمعى، وتحديث لغة الخطاب الاجتماعى والثقافى والدينى، فعندما يرتفع الوعي سواء من خلال التعليم أو المهنة أو حتى الاحتكاك بالمجتمع الأكبر، تتغير الاتجاهات، وإن كانت بنسبة بسيطة غير فارقة بدرجة كبيرة؛ فإنها بادرة لا بد من الارتكاز عليها والعمل على تفعيلها وإنمائها.

فالاتجاه إلى تأييد أو رفض عملية ختان الإناث لدى عينة الدراسة، وتنوع أسبابه وشموله كل الفئات العمرية والمهنية والتعليمية بنسب متقاربة برغم بعض الاختلافات الإيجابية لصالح التعليم والمهنة والسن، تشير فى مجموعها بقوة إلى تعمق الظاهرة ورسوخها فى اتجاهات قطاع كبير من العينة أيدىها ودافع عنها؛ وهو الأمر الذى يدق ناقوس بقوة لخطورتها؛ إذ يعانى منها المجتمع، ومن ثم فإن أساليب مواجهتها يجب ألا تستهدف فئة معينة أو شريحة فى حد ذاتها أو حتى التمرکز حول المرأة فى التوعية بخطورتها؛ إذ الرجل والمرأة دائما عنصران متكاملان ومتفاعلان تجاه ذلك الموضوع بشكل عام، فكلاهما مسئول عنه، فالرجل يمارس العنف سواء الجسدى أو اللفظى أو المعنوى، والمرأة تقبله ولا تصح عنه وأحيانا تتستر عليه، إما عن ضعف لعدم قدرتها على مجابهته، وإما تلجأ إلى المجتمع الذى غالبا ما يلقي اللوم عليها بسبب معتقدات أو موروثات مغلوطه عن أحقية الرجل فى ذلك بقبولها عن وعى أو غير وعى لحالة الهيمنة والسيطرة.

2- الوعي بخطورة ختان الإناث:

تحاول الباحثة فيما يأتى استطلاع اتجاهات عينة الدراسة حول مدى استيعابهم لسياسة مواجهة ختان الإناث، سواء على المستوى الدولى المتضمن فى المواثيق والمؤتمرات، والاتفاقات الدولية التى حاولت مقاومة كل مظاهر العنف تجاه المرأة بما فيها ظاهرة الختان، أو على المستوى المحلى من خلال إدراكهم وتوجهاتهم تجاه سياسة الدولة فى مواجهة تلك الظاهرة، فى محاولة لقياس مدى وعى عينة الدراسة بخطورة الظاهرة، ومدى قدرة الجهود المبذولة سواء على المستوى الدولى

أو المحلي في تحقيق أهدافها للوصول إلى توجه عام في المجتمع من خلال اتجاهات أفراده لمقاومة تلك الظاهرة الخطيرة ومدى قدرتهم أو عدم قدرتهم على تحقيق تلك الأهداف المرجوة. وما أسباب التحقيق أو عدم التحقيق من وجهة نظر عملية الدراسة، على أساس أن قياس الوعي، ووضوح اتجاهات التأثير تعد خطوة محورية لفهم الاتجاهات ومحاولة تعديلها في اتجاه توجيه السلوكيات؛ إذ إن الصورة الذهنية تجاه أهمية المعالجة وأساليبها تلعب دورا مهما في نسبة تقبلها.

وينطلق هذا الجزء من الدراسة من فرضية أساسية مؤداها مدى إمكان تضافر الجهود المبذولة لتشكيل رأى عام اجتماعي يمكن أن يرفض هذه الظاهرة ويقاومها، ويسهم في تنقية الموروث الثقافي من الأوهام المرتبطة به، وما طبيعة هذه الجهود، ومن هم أفضل العناصر التي يمكن أن تشارك في إنجاحها، والوصول بها إلى تحقيق نسبة مرضية من التغير الإيجابي، وهو ما حاولت الدراسة قياسه لدى مفردات العينة، من خلال إجاباتهم عن أسئلة الاستبيان.

وفي محاولة لاستطلاع رأى عينة الدراسة تجاه سياسة الدولة في مواجهة ختان الإناث كان سؤالهم عن رأيهم في سياسة الدولة تجاه موضوع ختان الإناث، وجاءت استجاباتهم كما تعكسها بيانات الجدول رقم (16) (الملاحق) على النحو الآتي: أن نسبة 31% من مفردات عينة الدراسة وافقوا على سياسة الدولة تجاه موضوع ختان الإناث؛ منهم نسبة 20.8% وافقت، ونسبة 10% وافقت بشدة، أما من رفضوا فقد جاءت نسبتهم 76% من إجمالي استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذي يؤكد أن سياسة الدولة تجاه مواجهة هذه الدراسة غير مقبولة لدى قطاع عريض من مفردات عينة الدراسة، أما نسبة 6% من عينة الدراسة فقد أشارت إلى أنها لم تحدد اتجاه سياسة الدولة نحو مشكلة ختان الإناث؛ إذ أشاروا إلى أنهم لم يعرفوا؛ وهو الأمر الذي يشير ولو ضمنا إلى ضعف هذه السياسة؛ إذ يرجع ذلك إلى ضعف السياسات، فلم تستطع أن تشعر بها هذه النسبة من أفراد عينة الدراسة، أو نتيجة لعدم تجاوب هذه النسبة مع الموضوع بالدرجة المطلوبة أو حتى اهتمامهم به.

أما عن أسباب القبول أو الرفض، فقد جاء ترتيبها وفقا لدرجة أهميتها من وجهة نظر المبحوثين كما تعكسها البيانات الواردة بالجدول رقم (17) (الملاحق) على النحو الآتي: أن أعلى أسباب رفض سياسة الدول تجاه موضوع الختان كما أشارت إليها استجابات عينة الدراسة كانت للتمسك بالمفهوم الخاطئ للدين؛ إذ ربطوا الظاهرة بالدين، وعدوها ضرورة دينية، ومن ثم رفضوا مقاومتها أو حظرها من قبل الدولة، على أساس أن ذلك يخالف الدين والتقاليد، وقد جاءت هذه الاستجابة بنسبة 26.1% من إجمالي مفردات نسبة الدراسة الذين رفضوا سياسة الدولة؛ وهو الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بالوعي الديني ودعم رجال الدين المستبشرين في مواجهة الظاهرة، لتحقيق سياسة فاعلة نحو القضاء على الظاهرة.

أما رفض سياسة الدولة تجاه مواجهة الظاهرة من قبل عينة الدراسة على أساس أن سياستها غير مشروعة، وأنها متأثرة بالغرب، فقد جاءت فى المرتبة الثانية بنسبة 16.8% من استجابات عينة الدراسة الذين أرجعوا رفضهم لذلك السبب، إضافة إلى عدم انتقاء الدولة للعلماء أو الممثلين لها للتحدث فى هذا الاتجاه، وقد أشار إلى ذلك نسبة 16.4% من إجمالى استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يفرض ضرورة التدقيق والاهتمام عند اختيار المتحدثين. أما نسبة 7.2% من بين أسباب العينة فقد أرجعت أسباب رفضها إلى ضعف الثقة والعلاقة الفاعلة بين الدولة ومواطنيها؛ وهو الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالمصادقية واحترام عقول المجتمع وصياغة رسالة واضحة وبسيطة، وفى الوقت نفسه واعية وقادرة على تحقيق الوعى الاجتماعى السليم الذى يحترم الهدف، ويستطيع أن يقدر جهود الدولة فى سبيل تحقيق مصالح الناس.

وأشارت نسبة 12.9% إلى أن رفضهم لسياسة الدولة تجاه مواجهة تلك الظاهرة يرجع إلى عدم وضوح الرسالة لديهم؛ إذ تتحرك بعض المثيرات ولا تستكمل مشوار التأثير وإنما جهودها تأتى متقطعة وغير مستمرة، فهى ليست فى إطار استراتيجية متكاملة، وإنما هى جهود متناثرة تدور فى فلك الواقع، فيرجع تأثيرها إلى المصادفة، ويفقدها المصادقية أيضاً؛ إذ أكد ذلك مفردات العينة بأن الجهود لا تتخطى ندوات على فترات متباعدة بدون متابعة جيدة.

أما نسبة 8.8% من العينة فقد أشاروا فى أسباب رفضهم لسياسة الدولة فى مواجهة الظاهرة إلى اعتراضهم على العناصر التى تذهب للتعاور مع الناس، وتمثل هذه النقطة آلة خطيرة؛ إذ أشاروا إلى أنهم عناصر ضعيفة وغير مقنعة؛ وهو الأمر الذى يفرض ضرورة انتقاء العناصر المتفاعلة مع الجمهور، ولا بد أن يراعى فيها القدرة على الإقناع والتأثير، وأيضاً اكتساب الاحترام والثقة والتأثير لتحقيق المصادقية، ومن ثم الوصول إلى تحقيق الأهداف؛ وهو الأمر الذى يفرض حتمية اختيار العناصر الجادة الفاعلة، مع العمل على التدريب والإعداد المستمر للقيام بالمهام والأدوار الاجتماعية المؤثرة لهذه الفئة المنتقاة.

أما نسبة 6.5% من العينة فقد أشارت إلى الدور السلبى للإعلام؛ إذ تضاربت رسالته مع رسالة الدولة من خلال بعض البرامج التى روجت للظاهرة، من خلال ضيوفها؛ وهو الأمر الذى يرجع إلى عدم دقة الإعداد أو انتقاء نوعية الضيوف فأشاع درجة من البلبلة وتضارب المعلومات والاتجاهات والأفكار حول الظاهرة، ومن ثم عمل على إضعاف جهود الدولة فى مواجهتها، كما أشارت نسبة 5.3% إلى إدراكهم بأن الدولة نفسها ليس لديها سياسة أو استراتيجية فى مواجهة الموضوع، وإنما يأتى تحركها رد فعل عندما تحدث مصيبة أو تموت ضحية من ضحايا النزيف المصاحب لعملية الختان أفقد الموضوع أهميته أو خطورته لدى جموع الناس.

وعند سؤال مفردات عينة الدراسة عن أسباب قبولهم لسياسة الدولة واقتناعهم بها في مواجهة ظاهرة ختان الإناث لدى العينة الموافقة على سياسة الدولة، كشفت البيانات الموضحة بالجدول رقم (18) (الملاحق) أن أعلى أسباب قبول سياسة الدولة تجاه معالجة قضية ختان الإناث جاء لقناعة الاستسهال والسلبية لدى مفردات العينة أو التخلص من المسؤولية؛ إذ أشارت نسبة (34.2%) من عينة الدراسة إلى أن الدولة هي المسؤولة أمام ربنا، ومن ثم كانت اتجاهاتهم هنا مرتبطة بالاعتمادية على الدولة، حتى عندما تتعلق العلاقة بالخالق سبحانه وتعالى، أما نسبة (21.6%) من إجمالي استجابات مفردات العينة فقد أرجعت موافقتهم على سياسة الدولة إلى اقتناعهم بأن الدولة حريصة على مواطنيها، وأنها لن تضر بمصالحهم وإنما تبذل جهودها في الحفاظ عليهم من منطلق مسئوليتها تجاه مواطنيها. أما نسبة (18.5%) فقد أشاروا إلى أن موافقتهم ارتبطت باقتناعهم بأن سياسة الدولة لا تتعارض مع الدين، وأرجعوا أمور الدين إلى رجاله؛ إذ أعلنوا ثقتهم برأى الدين الذى أعلنه المشايخ، أما نسبة (16.7%) فقد أرجعوا موافقتهم إلى اتفاقهم مع الاتجاهات العالمية، ورأوا أنه من الضروري التوافق مع تلك الاتجاهات. أما نسبة (9%) من العينة فقد أشارت إلى أن قبولها لسياسة الدولة تجاه مواجهة ظاهرة ختان الإناث ترتبط بقتنهم بحرص الدولة على سلامة فتيانها أمهات المستقبل.

وبتحليل استجابات عينة الدراسة يمكننا أن نلمس بعض نقاط القوة التى يمكن أن تركز عليها في تطوير سياسة الدولة في مواجهة تلك القضية، تلك السياسات التى تتلخص في قدرة الدولة على تطوير لغة خطاب ديني واجتماعي يمتلك القدرة على إقناع الناس بخطورة الظاهرة. على أن يعتمد هذا الخطاب على لغة ذكية وراسخة ومرنة تستطيع أن تصل إلى كل الشرائح، تتمتع بالمصداقية والثقة من خلال التدقيق وحسن اختيار الناشطين في الدعوة إلى مناهضة الختان، ذلك أن بعضهم برغم حسن النوايا يندبون أنفسهم لأداء أدوار اجتماعية يعجزون عن النهوض بها برغم ثقافتهم وتعاطفهم مع القضية، وكثيرا ما تصاب دعواهم بالفشل بسبب الفجوة بين الهدف والأدوات المستخدمة لتحقيقه.

وعند تحليل أسباب القبول والرفض من قبل مفردات عينة الدراسة تجاه سياسة الدولة في مواجهة ختان الإناث ومدى ارتباطها بالمتغيرات النوعية من حيث السن، والنوع، ومحل الإقامة، والمهنة، والتعليم، كانت الاستجابات غير دالة؛ إذ لم تعط فروق واضحة، وإنما جاءت لتؤكد عدم وجود فروق دالة بين متغيراتها؛ إذ لم يظهر أى تأثير لتلك المتغيرات النوعية، سواء في درجة القبول أو الرفض لسياسات الدولة تجاه مواجهة قضية ختان الإناث.

وعند سؤال عينة الدراسة حول أكثر الفئات تأثيرا في اتجاهاتهم نحو قبول

الظاهرة أو رفضها، أوضحت استجاباتهم كما تعكسها بيانات الجدول رقم (19) (الملاحق) أن أعلى الفئات قدرة على الإقناع كانوا رجال الدين بنسبة (37.1%) أشارت إليها استجابات العينة؛ وهو الأمر الذى يؤكد أهمية المدخل الدينى فى مواجهة الظاهرة، ويوضح مدى قدرة التوعية الدينية السليمة على حصر الظاهرة لما يمتلكه رجال الدين من احترام ومصداقية لدى جمهور العينة، أما النسبة التى تليها فكانت لصالح الأطباء؛ إذ جاء اختيارهم بنسبة (17.3%) من إجمالى استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يعكس تقدير عينة الدراسة لمهنة الطب واقتناعهم بالرأى الطبى واحترامه؛ وهو الأمر الذى يتطلب ضرورة الاستعانة بعناصر واعية من الهيئة الطبية، مع ضرورة الاهتمام بدور الأطباء وتدريبهم ونقل خبراتهم لتفعيل دورهم فى مواجهة المشكلة. أيضا من الفئات التى كانت مؤثرة من وجهة نظر عينة الدراسة التى تلت الأطباء كانت الرائدات الصحيات، وهذا الرأى منطقي جدا؛ إذ جاء اختيارهن بنسبة (4.1%) من إجمالى استجابات عينة الدراسة؛ إذ تلعب الرائدات هنا دورا مهما فى عمليات التوعية والتثقيف الصحى والاجتماعى، كما تتمتع الرائدات بدرجة عالية من القدرة على الوصول إلى عقل المجتمع المحلى ووجدانه الذى تتعامل فى إطاره، فهى من داخل النسيج الاجتماعى لهذا المجتمع تستطيع أن تتخلله بسهولة ويسر لتصل إلى درجة إقناع وتأثير عالية فى مفرداته. ومن هنا فإذا تم إعداد هذه الرائدة وتفعيل دورها بشكل جيد يمكنها أن تلعب دورا محوريا فى سبيل تحقيق نسبة وعى عالية بخطورة الظاهرة، ومن ثم تحقيق الاستجابات المرجوة لدى مفردات المجتمع، إضافة إلى أنه أيضا يمكن الاستعانة بهؤلاء الرائدات لفهم طبيعة تلك المجتمعات المحلية وقراءة أفكارهم وتحديد اتجاهاتهم بوضوح، ومن ثم صياغة أفضل السبل والمداخل للتأثير فيهم؛ وهو الأمر الذى يمكن أن يتحقق من خلال ما تعكسه هؤلاء الرائدات حول أبعاد الظاهرة وما يحيط بها من أفكار واتجاهات وممارسات.

أما الفئة التى جاءت تالية للرائدات فى استجابات عينة الدراسة، فكانت من نصيب القيادات المحبوبة والمؤثرة بنسبة (13.4%) من إجمالى استجابات عينة الدراسة. وذلك يرجع إلى ما لهذه الفئة من مصداقية، خاصة فى الريف أو المجتمعات المحلية البسيطة؛ وهو الأمر الذى يتطلب الاستعانة بهذه الفئات ولكن بوعى؛ إذ لا بد من دعم وعيهم وتعديل اتجاهاتهم أولا للتجاوب بقوة مع الظاهرة، كى يكون تأثيرهم إيجابيا فى الجماهير، مع ضمان تحركهم فى اتجاه الأهداف المنشودة.

أيضا تلت تلك الاستجابة فئة أساتذة الجامعات بدرجة عالية من القبول لدى مفردات العينة بنسبة (12.1%) من إجمالى استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يعكس ما للعلم من قيمة واحترام ومصداقية لدى الجماهير؛ وهو الأمر الذى

يتطلب ضرورة توحيد الرؤية مع هؤلاء العناصر، لأنهم مؤثرون في إقناع الجماهير واكتساب احترامهم وتقديرهم، ومن ثم إذا كانت حركتهم عكسية فسوف يكون تأثيرهم كبيرا ومعوقا لتحقيق الأهداف.

أما أعضاء الجمعيات الأهلية وعناصر المجتمع المدني، فقد أشار إليهم نسبة (4.2%) من عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذي يعكس درجة من القبول لهذه العناصر من قبل مفردات عينة الدراسة، أما الخبراء من الوزارات والهيئات فكانت أقل الفئات اهتماما من قبل عينة الدراسة؛ إذ جاءت نسبة الاستجابة لهم (3.8%) من إجمالي استجابات عينة الدراسة. وإذا نظرنا إلى هذه الفئة نجد أنها من أهم الفئات التي تعمل عليها الدولة في سياساتها الحالية؛ وهو الأمر الذي يفرض ضرورة مراجعة هذه السياسة، والاهتمام بتفعيل تلك الفئة من خلال حسن التدريب والإعداد، إضافة إلى استخدامها بذكاء؛ إذ إن وجود هذه الفئة بأسلوب معين قد يستثير الناس ويعمل على تحقيق نتائج عكسية؛ إذ يعطيهم انطبعا بالوصاية أو فرض الرأي الحكومي عليهم، دونما احترام لإرادتهم أو اتجاهاتهم.

وفي محاولة لفهم أكثر لمدى وعي عينة الدراسة تجاه قضايا ختان الإناث، ومدى فهمهم لضرورة القضاء عليها بشكل عام، من خلال رفضها كلية أو مجرد الحد من تأثيراتها السلبية، مع الاستمرار في تطبيقها، ولكن من خلال الأطباء رغبة في التقليل من مخاطرها مع استمرار الارتباط بها، وفي محاولة لقياس ذلك الارتباط، جاءت استجابات عينة الدراسة في الإجابة عن تساؤلاتها كما تعكسها بيانات الجدول رقم (20) (الملاحق) على النحو الآتي: أن أعلى نسبة أشارت إلى الطبيب وذلك بنسبة (51.9%) من استجابات عينة الدراسة، يليها نسبة (27.2%) من استجابات عينة الدراسة، أشارت إلى الممرضات، أما الداية فقد أشارت إليها نسبة (20.9%) من إجمالي استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذي يؤكد ارتفاع الوعي الصحي لدى مفردات العينة، وهذا يتفق مع نتائج المسح الديموجرافي الصحي في مرحلته الأربع: 1995، و2000، و2003، و2005؛ إذ أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة اللجوء إلى الأطباء في إجراء الظاهرة مع التطور الزمني.

كما أشارت النتائج إلى انخفاض نسبة الاعتماد على الداية في إجراء عملية الختان؛ إذ كانت 32% من عمليات الختان قد تمت على أيدي داية وفقا لنتائج مسح 1995، و2000، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 22% في المسح السكاني الصحي 2005؛ إذ قامت الداية بإجراء عمليات الختان أكثر في ريف الوجه القبلي بنسبة (31%)، مقابل (22%) في المناطق الأخرى، كما أكدت الدراسة أنه حتى في ريف الوجه القبلي، فإن معظم عمليات الختان قام بإجرائها أشخاص مدربون يعملون في المجال الطبي (67%).

وفي محاولة لفهم مدى تأثير المتغيرات النوعية، خاصة المستوى المهني والتعليمي، ومحل الإقامة في نوعية اختيارات العينة الموافقة على ختان الإناث، حول أفضلية من يقوم بتلك العملية لبناتهم من وجهة نظرهم، جاءت الاستجابات متقاربة إلى حد كبير، ولم تحقق مستوى دلالة فارقاً من حيث الارتباط بمتغيرات المهنة أو التعليم، وإنما ارتفعت نسبة اللجوء إلى الأطباء والممرضات في الحضر عنها في الريف؛ إذ أوضحت الاستجابات كما تعكسها بيانات الجدول رقم (21) (الملاحق) أن نسبة اللجوء إلى الأطباء لختان الإناث لدى العينة الموافقة على ختان الإناث من عينة الدراسة جاءت أعلى بالنسبة إلى المجتمع الحضرى؛ إذ كانت 33% من استجابات عينة الدراسة مقابل 20% من استجابات عينة الدراسة من الريف، في حين جاء الاعتماد على الممرضات بنسبة 9% في الريف، مقابل 19% من استجابات عينة الدراسة من الحضر، أما اللجوء إلى الداية في ختان الإناث فقد جاءت النسبة مرتفعة في الريف عنها في الحضر؛ إذ كانت في الريف بنسبة 17% وفي الحضر 2% تلجأ إلى الداية لختان الإناث.

وإذا حاولنا تحليل استجابات عينة الدراسة في هذه الجزئية بشكل أكثر عمقا، سنجدنا أمام قضية خطيرة هي تورط الأطباء بشدة في انتشار الظاهرة؛ إذ شكلوا نسبة كبيرة في إجراء الختان وفقا لاتجاهات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يعكس من جهة أخرى ارتفاع نسبة الممارسة لدى الأطباء برغم التنبيه على خطورتها؛ وهو الأمر الذى يشكل خطورة كبيرة، ويضعف اتجاهات القضاء عليها ويصيبها بالعجز والشلل؛ إذ يمثل الأطباء فئة مهمة من فئات الإقناع للإقلاع عن تلك الممارسة الضارة لسببين مهمين: الأول يرتبط بأنهم الأكثر إحساسا بخطورة الظاهرة والأكثر قدرة على الترويج لتلك الخطورة، الآخر يتعلق بقناعة الناس بقرائهم وثقتهم في إمكاناتهم؛ إذ أشارت إليهم أغلب مفردات العينة بوصفهم أفضل الفئات التى يمكن أن تلعب دورا في التأثير في اتجاهات المجتمع تجاه ظاهرة ختان الإناث؛ وهو الأمر الذى يفرض تطبيق أقصى عقوبة جنائية ممكنة على الأطباء المرخصين الذين يقومون بختان الإناث. كما يجب على النقابات المهنية الالتزام بمعايير واضحة في إدانتهم، وتطبيق عقوبات صارمة عليهم، وذلك عن طريق أساليب فاعلة للعقاب والردع، إضافة إلى العمل على سحب تراخيص مزاولي المهنة منهم، أو المروجين لها. كما أنه لا بد من إدراج الخطوط الإرشادية الأخلاقية المناسبة ضد هذه الممارسة ضمن المناهج الطبية التعليمية والتدريبية لأعضاء تلك المهن منذ بداية دراستهم.

ومما سبق تتضح ضرورة الارتكاز على استراتيجية علمية لمواجهة الظاهرة، تركز على محاور دينية واجتماعية وطبية وقانونية قوية، تتسم بالصدق

والوعى والثقة، وتتطلق من خلال رؤية محورية واعية يمكنها أن تخلق رأيا عاما يناهض هذا الفكر لمواجهة تلك المشكلة، في محاولة العمل على انحسارها والقضاء عليها في المستقبل القريب، على أن تفعل كل شرائح المجتمع لمناهضة هذه الظاهرة بوعى وصدق وفعالية.

3- آليات مواجهة المشكلة:

على الرغم من أن الدعوة إلى مناهضة ظاهرة ختان الإناث في المجتمع المصرى أخذت شكلا متناميا في السنوات الأخيرة، ولازمها عدد من الدراسات والأبحاث والشعارات، كما أنها بدأت تحتل مساحة معقولة - لعلها غير كافية - في أجهزة الإعلام؛ فإن الظاهرة نفسها لم تلق عناية كافية لتصميم استراتيجية متكاملة، تعتمد على تفهم الأبعاد المؤثرة في وجود هذه الظاهرة واستمرارها، ولا تزال في حاجة إلى كثير من الدراسة والبحث وتطوير الآليات اللازمة لتفعيل الحلول التي تمكن هذه الدعوة من النجاح. فإن نتائج هذه الدعوة لم تصل بعد إلى التأثير المطلوب في المجتمع المصرى، ومن الواضح أنها تتعرض لمعوقات جمة.

ومن هنا حاولت هذه الدراسة الوصول إلى رؤية متكاملة، يمكن أن تسهم في تحقيق مدخل اجتماعي يساعد على القضاء على ظاهرة ختان الإناث، من خلال مقاومة انتشارها، وتعديل اتجاهات المجتمع لرفضها ومقاومتها وعدم التجاوب مع مسبباتها؛ وهو الأمر الذى لن يأتى إلا من خلال الوعى بخطورتها وشحذ الإرادة المجتمعية الواعية لمواجهتها، مع معاقبة كل من يروج لها، أو يلعب دورا في ممارستها أو الإبقاء عليها. وفي سبيل ذلك خرجت الدراسة بعدة نقاط مركزية، حاولت أن توزعها على عدة محاور متكاملة.

ومن ثم فإن مناقشة استجابات عينة الدراسة، والتتبع الإحصائي والاجتماعي والتاريخي لها، كما ورد في الصفحات السابقة، يوضح بعضا من الأسباب التي جعلت الناس سنوات طويلة لا يستجيبون لجهود مناهضة ختان الإناث، وعلى رأسها مواقف الحكومات المتعاقبة التي قننت بشكل أو بآخر ممارسة الختان وموافقة المهن الطبية التي دافع بعض المنتمين إليها عن ختان الإناث، وحاولوا أن يضيفوا عليها طابعا طبيا. وأخيرا موقف المؤسسة الدينية الإسلامية التي حاول كثير من أعضائها والمنتمين إليها إضفاء المشروعية الدينية على الختان. وبرغم أن أقساما أخرى من المهن الطبية ومن أعضاء المؤسسات الدينية رفضت الختان؛ فإن تضارب الرسائل ما كان له إلا أن يجعل الناس يتمسكون بالختان أخذا بالأحوط دينيا وطبيا، خاصة أن ذلك يجنبهم مواجهة عادات راسخة، ويتفق مع القيم السائدة في المجتمع.

ومن هنا ترى الباحثة أننا لا بد أن نبدأ فى المعالجة من المحور الصحى
والمحور الدينى والثقافى على النحو الآتى:

* المحور الصحى، ويرتكز على:

- تفعيل دور الأطباء المستثمرين وذوى المكانة الاجتماعية المؤثرة لدى
الناس، فى محاولة لإقناعهم بالحقائق الطبية، فلا بد أن تكون المعلومة مبنية على
أساس علمى سليم، يصل إلى الناس بشكل واضح ومبسط، ويراعى مستوى فهمهم
وإدراكهم، من خلال رسالة علمية تملك مرونة العرض وتنوع مستويات الفهم. مع
ضرورة تطبيق ميثاق العمل الطبى ومعاينة كل من يخرج عن مبادئه السليمة.

- الاهتمام بمدخل الصحة الإنجابية المتكامل الذى يتمثل فى تقديم المعرفة
العلمية حول طبيعة الجهاز التناسلى، وتصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة حول
وظيفة كل عضو فيه، وإدماج هذه القضية ضمن البرامج التنقيفية ومناهج التعليم
والتثقيف بشكل عام، على أن يتم ذلك بذكاء فى العرض والاستشهاد، فى ظل
مراعاة طبيعة التربية الشرقية ومفاهيمها الاجتماعية.

* المحور الدينى والثقافى، ويرتكز على:

- تفعيل دور المؤسسات الدينية الكبرى وعلى رأسها الأزهر الشريف
والكنيسة فى مساندة جهود مكافحة ختان الإناث، ومحاولة الوصول إلى ذلك بلغة
خطاب دينى واضح، يستند إلى الحجة والبرهان، على أن تكون لغة هذا الخطاب
واضحة ومبسطة وتراعى كل المستويات الفكرية ومدعمة بالحجة والمعلومة الدينية
الموثقة والمقنعة والمبسطة.

- الاهتمام بتوعية رجال الدين داخل القرى وتنقيفهم؛ إذ يشكلون مصدر
المعرفة الدينية الأساسية للناس داخل مجتمعاتهم، ويلعبون دوراً مهماً فى تشكيل
مفاهيمهم أو تعديل أفكارهم. فهم إذا تم إقناعهم بالمعلومات الصحيحة سوف
يكونون خير سند فى حملات التوعية، أما إذا لم يتم ذلك فهم يمثلون خط مقاومة
رئيسى ضد كل جهود التوعية، لتمتعهم بمصداقية فى مجتمعاتهم.

* المحور الإعلامى، ويرتكز على:

- الاهتمام بإثارة الوعى الاجتماعى والقانونى بحقيقة مشكلة ختان الإناث عند
عامة الجمهور، وذلك من خلال الإشارة إلى مخاطر هذه العادة، وعرض عدد من
التجارب السلبية والمنفرة منها، والارتكاز دائماً على رأى الدينى المستتير، من
خلال التوثيق العلمى، والاستعانة بالشخصيات القانونية والدينية المعروفة بالصدق،
لاكتساب الثقة، وتكوين ثقافة دينية وقانونية علمية عن الظاهرة، وذلك بهدف تكوين
رأى عام، يناهض هذا الفكر، لمواجهة المشكلة.

- محاولة التأثير في إعداد رسالة إعلامية مبسطة، تضع هدف القضاء على هذه العادة الضارة، من خلال التوعية الذكية غير المباشرة القادرة على إقناع الجمهور بمخاطر هذه الظاهرة، على أن تكون هذه الرسالة مقنعة ومركزة على دقة المادة العلمية ومنهجية الصياغة والتأثير، ولا بد أن تكون متنوعة، منها البرامج المباشرة والمسابقات، إضافة إلى الدراما، من خلال المسلسلات والأفلام. وقد يكون المدخل إلى ذلك إعطاء أولوية العرض على الشاشة لتلك المسلسلات أو الأفلام التي تراعى هذه القضايا وتتناولها بشكل إيجابي في إطار موضوعاتها الأصلية؛ إذ تمثل الدراما لغة قوية قادرة على التفاعل مع كل المستويات الاجتماعية والمعرفية.

- ضرورة توجيه البرامج الإعلامية للتوعية بالصحة الإنجابية للمرأة والرجل معاً؛ لأن البرامج الحالية توجه إلى المرأة فحسب، ولا يشاهدها الرجل في أغلب الأحيان؛ إذ ثبت أهمية دور الرجل في اتخاذ القرار داخل العائلة.

* المحور القانوني، ويرتكز على:

- خلق ثقافة قانونية عامة، تحاول أن تبحث في المشاكل الاجتماعية ذات الأبعاد القانونية لتلعب المؤسسة التشريعية دورها في صياغة بعض التشريعات التي تهدف إلى حماية المجتمع في ظل المستحدثات الاجتماعية والثقافية.

* المحور المدني والأهلي:

- بناء تحالف مكون من الجمعيات الأهلية والقيادات السياسية والمتقنين النشطين، لتوصيل الرسائل الصحية على مستوى القاعدة، وخلق مجموعات الضغط القاعدية لمناهضة ختان الإناث بالشكل الذي يتناسب مع تقاليد كل مجتمع. مع الانتباه إلى خطورة ما يثار حول منظمات حقوق الإنسان في مصر عامة والمنظمات النسائية على وجه الخصوص. وقد دعم ما يثار حول تمويل هذه المنظمات من جهات أوروبية من بعض الكتابات الصحفية والإعلامية والسلطوية والمعادية لأهداف هذه المنظمات، وعد هذه الأهداف مهمة يؤجرون عليها لصالح الغرب، ووصل الأمر إلى اتهامهم بالتجسس والعمالة والخيانة... إلخ؛ وهو الأمر الذي يفرض التدقيق في اختيار المؤسسات والعناصر الممثلة لها، والتدقيق في لغة الخطاب مع الشارع المصري بوعى ومصادقية، كي تكتسب الثقة والفعالية.

- تنسيق الجهود الأهلية والحكومية على كل المستويات، بدءاً من العمل القاعدي، وانتهاء بوضع السياسات والاستراتيجيات الملزمة لمناهضة ختان الإناث في مصر، وتشجيع كثير من المنظمات الحكومية والأهلية ومراكز البحوث لوضع ختان الإناث على أجندة عملها.

ثامناً - الاستخلاصات الأساسية:

1- يعتمد وجود هذه الظاهرة على فهم دينى واجتماعى وثقافى خاطئ لأسباب حدوثها وأهمية ممارستها، فهي تضرب بجذورها البعيدة فى تاريخ الموروث الثقافى والاجتماعى للمجتمع المصرى، بما يحويه من عادات وتقاليد وقيم ومفاهيم تدافع بشكل أساسى عن وجود تلك الظاهرة، بل تحاول أن تكسبها شرعية دينية وأخلاقية واجتماعية فى أحيان كثيرة، لضمان استمرارها وممارستها من منطلق الدفاع عن تلك المفاهيم المغلوطة.

2- ترتفع نسبة الموافقة على ضرورة إجراء ختان الإناث بين استجابات عينة الدراسة، وذلك بنسبة 72.8% وافقوا بشدة على إجراءات هذه العملية، ورفضتها نسبة 12.4% من إجمالى استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يتفق مع ما توصلت إليه نتائج البحوث القومية التى أجرتها وزارة الصحة من خلال المسح السكاني الصحى المصرى (EDHS) الذى أجرى على أربع فترات متوالية 1995، و2000، و2003، و2005؛ إذ أوضحت نتائج ارتفاع نسبة السيدات المختاتات فى الفئة العمرية من 15-24 لتتراوح ما بين 98.3% عام 1995 و97.4% عام 2000، و97.4% عام 2003، و95.8% عام 2005؛ وهو الأمر الذى يؤكد ارتفاع النسبة بدرجة كبيرة.

3- ترتفع نسبة تأييد ختان الإناث لدى عينة الدراسة، الفئة العمرية من 15-45 سنة، وهى تشمل جيل الفتيات والأمهات أيضاً، لتصل إلى 96.1% من إجمالى عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يؤكد خطورة الظاهرة ودرجة انتشارها، ويفرض ضرورة مواجهتها بقوة ووعى. وكانت أعلى نسبة لتأييد الختان 31.08% من عينة الدراسة التى ربطت الموافقة بزيادة فرصة الفتاة فى الزواج؛ وهو الأمر الذى يوضح مدى ارتباط الظاهرة بسيادة النزعة الذكورية، تلك النزعة التى تفضل المرأة المختنة. ويرجع ذلك إلى الموروث الثقافى الذى يشكل مفهوم الطهارة أو العفة، ذلك الاتجاه الذى يؤكد الرجال والنساء على حد سواء، وتدعمه بنسبة كبيرة الأوهام السائدة عن القوى الجنسية للنساء التى تجعل منهن تهديداً مستمراً للذكورة الرجال؛ وهو الأمر الذى يتدعم - فى ظل الجهل الجنسى السائد، وفى ظل الصور النمطية السائدة عن الرجال والنساء على السواء، والذى ينظر إلى العلاقات الجنسية على أنها اختبارات مستمرة للفحولة والذكورة. وفى حالة انتشار هذه الرؤية يعمل ختان الإناث على إضعاف قدرة النساء الجنسية، ويطمئن الرجال إلى قدرتهم على تلبية الاحتياجات الجنسية (المحجمة) لزوجاتهم، ومن ثم تأكيد سلطتهم فى الأسرة والمجتمع، واستمرار منطق الفحولة لديهم.

4- كانت أسباب موافقة مفردات العينة على ختان الإناث راجعة إلى العادات الاجتماعية والتقاليد بدرجة كبيرة؛ إذ أشارت مفردات العينة إلى عدم قدرتهن على مخالفتها، وذلك بنسبة 30.4% من عينة الدراسة؛ إذ تمثل العادات والتقاليد جزءاً مهماً من مكونات الموروث الثقافي، كما أنها ترتبط بدرجة كبيرة بأبعاد اجتماعية واقتصادية وتاريخية؛ إذ أشارت بعض مفردات العينة عندما تم مناقشتها في أبعاد هذه العادات إلى عملية المجاملة المالية (النقوطة)؛ إذ تعد مناسبة اجتماعية يتم من خلالها مجاملة الفتاة؛ وهو الأمر الذي يمثل دافعاً لها إلى الموافقة على إجراء هذه العملية؛ إذ يتم فيها تبادل الهدايا والتمايز في أنواع المأكولات المقدمة إليها، وهذا يتفق مع رأى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية القائل بأن هذه الممارسة نوع من أنواع الطقوس الاحتفالية، للانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ؛ إذ يصحبها تهنئة ومجاملات تضافى عليها قدرًا من الفرح والرضا والارتياح العام، وتمثل نقطة مهمة في رغبة الفتاة الصغيرة في إجراءاتها.

5- أشيع أن الدين هو العامل الحاسم في إجراء الختان، ولكن اختلفت هذه النظرة في إطار عينة الدراسة؛ إذ أشارت إليه نسبة 15.2% من إجمالي عينة الدراسة الموافقين على ممارسة هذه العادة، وجاءت في المرتبة الثالثة في الترتيب، كما أشار أصحاب هذا الرأى إلى أن ختان الأنثى من تعاليم الدين؛ إذ يسود داخل البنية الثقافية للمجتمع المصري، خاصة في شرائحه ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي المنخفض، ما يمكن أن نطلق عليه الدين الشعبى، ذلك الذى لا يتمتع بالعمق والدراسة السليمة بأمور الدين الصحيحة، وإنما يختلط بعدد من العادات والتقاليد والمفاهيم الخاطئة، وتجد دائماً ما يؤيدها ويروج لها من أصحاب الثقافة الدينية الضعيفة المنتشرين بكثرة فى الريف.

6- تضافرت عدة عوامل لتشكل اتجاهًا لتأييد ختان الإناث أو رفضه فى المجتمع المصرى، تلك العوامل التى تركزت فى الأغلب فى الموروث الثقافى، بما يحويه من عادات وتقاليد، وسيادة الثقافة الذكورية مع الفهم الخاطئ للدين، والتحدى لكل ما هو غريب، لتمثل فى النهاية محصلة تفاعلية للظروف والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية فى صورتها التاريخية، تلك المنظومة التى تشكل رؤية الإنسان بداخلها فكرًا وسلوكًا ووجدانًا وإدراكًا، لتحدد قيمه واتجاهاته وقناعاته أيضًا.

7- تراوحت أسباب رفض إجراء عملية الختان بين الوعى بخطورة الظاهرة على الفتيات، وبالوعى الدينى السليم؛ إذ فطنوا إلى عدم ارتباط الظاهرة بالدين، إضافة إلى الثقة فى الدولة وما تدعو إليه. أما أعلى الاستجابات فقد كانت للمتغير الذى يشير إلى عدم ارتباطها بالدين، وذلك بنسبة 29.3% من استجابات مفردات

العينة، تليها نسبة 27.7% أدركت خطورة هذه الظاهرة من الناحية النفسية على الفتاة، ثم أشارت نسبة 22.8% إلى أنه ليس له ضرورة حتمية، سواء من ناحية ضبط الشهوة الجنسية أو أى أسباب أخرى؛ إذ أكدوا أن التربية والأخلاق هى أساس العفة وضبط الشهوة الجنسية، أما نسبة 9.1% من استجابات مفردات عينة الدراسة فقد أعلنوا تخوفهم من الأضرار الصحية الناجمة عن تلك الممارسة، وكانوا متأثرين بحالات الوفاة التى أعلن عنها، والخوف من تكرارها. أما ما نسبته 4% من استجابة عينة الدراسة فقد أرجعوا رفضهم وامتناعهم إلى التزامهم بما تقوله الدولة، وأن عدم موافقتهم على إجراء هذه العملية يرجع إلى تنفيذ اتجاهات الدولة فى منع إجراء تلك العملية والتنوعية بخطورتها.

8- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك كثيرًا من الصفات والأفكار والموروثات والقيم الاجتماعية المشتركة من مفردات عينة الدراسة بريفها وحضرها مع اختلاف الشرائح الاجتماعية والمستويات الثقافية والمعرفية والمهنية بها، إضافة إلى التنوع فى استجابات العينة من الشرائح السنية التى تم التعامل معها على أساس ثلاثة أجيال: جيل الفتيات فى سن الختان، والنساء والآباء ممن لديهم بنات فى سن الختان، والأجداد؛ إذ احتلت نسبة الذكور 38%، ونسبة الإناث 37%، ونسبة الفتيات فى سن الختان 25% من إجمالى عينة الدراسة.

9- أكدت نتائج الدراسة الميدانية وجود ارتباط بين نوعية المهنة لمفردات عينة الدراسة، ودرجة قبولهم أو رفضهم لإجراء ختان الإناث؛ إذ انخفضت نسبة الموافقة على إجراء عملية الختان لدى المهن العليا من أطباء ومهندسين ورجال أعمال؛ إذ رفضوا تلك الظاهرة بنسبة 92% من إجمالى استجاباتهم، فى حين وافق عليها 8% من مفردات العينة من هذه الشريحة المهنية، فى حين ارتفعت نسبة الموافقة لدى شريحة ربات البيوت والحرفيين، لتصل درجة الموافقة إلى 89%، وأيدوا إجراء هذه الممارسة من مفردات عينة الدراسة من هذه الشريحة، ورفضها 11%، وكانت استجابات أصحاب الأعمال الحرة والموظفين متقاربة؛ إذ أشار إلى قبولها نسبة 76.8% من الحرفيين، مقابل 74.9% من شريحة الموظفين، وارتفعت نسبة قبولها لدى أصحاب المعاشات (جيل الأجداد) لتصل إلى 87.3% من إجمالى استجابات عينة الدراسة من تلك الشريحة.

10- أكدت الدراسة ارتباط الوعى بخطورة الظاهرة بطبيعة درجة التعليم ونوعية المهنة؛ وهو الأمر الذى يدفعنا إلى استحداث أساليب مبتكرة لمواجهة تلك الظاهرة للتأثير فى تلك الشرائح. وقد تلعب الدراما التليفزيونية والسينما والمسلسلات دورا مهما فى هذا المجال؛ إذ تستطيع أن تصل إلى تلك الشرائح

برؤية ذكية لا تحتاج إلى مستويات ثقافية عالية؛ إذ يمكن استيعابها والتفاعل معها، إذا ما تمت صياغتها بطريقة واعية ذكية.

11- أكدت الدراسة عدم وجود اختلافات جوهرية من حيث متغير محل الإقامة، وإن كانت هناك بعض الفروق البسيطة؛ إذ وصلت نسبة أوافق بشدة إلى 74.1% لدى استجابات العينة من الريف، مقابل نسبة 71.3% من استجابات العينة من الحضر، أما بالنسبة إلى الموافقة فحسب فقد كانت النسبة 5.2% فى الريف، مقابل 4.3% من استجابات العينة من الحضر، أما فيما يتعلق بدرجة الرفض فقد كان لمتغير الرفض فحسب 18.5% من استجابات العينة من الريف، مقابل 17.5% من استجابات العينة من الحضر، وفى حالة الرفض بشدة كانت 2.2% فى الريف مقابل 6.9% من استجابات العينة فى الحضر؛ وهو الأمر الذى يمكن أن ترجعه إلى نقل العادات والتقاليد فى المجتمع الريفي أكثر منها فى الحضر.

12- من خلال استعراض توجهات عينة الدراسة تجاه قضية ختان الإناث كما عكستها استجابات العينة، تؤكد ترسيخ الظاهرة، وعدم إمكان القضاء عليها بالدرجة المأمولة فى خلال فترة زمنية وجيزة؛ إذ يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق الأساسية؛ من أهمها أن هذا الشكل من العنف الموجه ضد المرأة لا يمكن فصله عن بقية عناصر المنظومة الثقافية والاجتماعية للمجتمع بصفة عامة، فقضية ختان الإناث يجب ألا تكون فى معزل عن بقية القضايا فى المجتمع بصفة عامة، والعنف ضد المرأة بصفة خاصة؛ إذ لا بد أن ترد إلى السياق الاجتماعى العام، بما يحويه من عناصر ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية متفاعلة، وفقا لرؤية ثقافية وتاريخية تحكم اتجاه هذا التفاعل وعمقه؛ وهو الأمر الذى يفرض ضرورة فهم هذه الظاهرة من منظور تنموى شامل، يفرض ضرورة توافر الدراسات والمسوحات القومية الشاملة التى تعطى فكرة واضحة وتحليلًا متعمقا لأسباب تلك الظاهرة، لإيجاد السبل المناسبة لمجابهتها، سواء على المستوى الشخصى أو الأسرى المجتمعى أو حتى القومى.

13- أكدت الدراسة وجود اتجاه قوى لدى عينة الدراسة لقبول ختان الإناث، لأسباب متنوعة، غير أنه شمل كل الفئات العمرية والمهنية والتعليمية بنسب متقاربة، ورغم بعض الاختلافات الإيجابية لصالح التعليم والمهنة والسن، ولكنها تشير بقوة إلى تعمق الظاهرة ورسوخها فى اتجاهات قطاع كبير من العينة؛ إذ أيدها ودافع عنها؛ وهو الأمر الذى يدق ناقوس بقوة لخطورتها؛ إذ يعاني المجتمع بكل أبعاده وعناصره هذه المشكلة، ومن ثم فإن أساليب مواجهتها يجب ألا تستهدف فئة معينة أو شريحة فى حد ذاتها أو التمرکز فحسب حول المرأة فى التوعية

بخطورتها؛ إذ الرجل والمرأة دائما عنصران متكاملان ومتفاعلان تجاه ذلك الموضوع بشكل عام، فكلاهما مسئول عنه.

14- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى أسباب رفض سياسة الدول تجاه موضوع الختان كانت للتمسك بالمفهوم الخاطئ للدين؛ إذ ربطوا الظاهرة بالدين وعدوها ضرورة دينية، ومن ثم رفضوا مقاومتها أو حظرها من قبل الدولة على أساس أن ذلك مخالف للدين والتقاليد، وكانت نسبة هذه الاستجابة 26.1% من إجمالي مفردات نسبة الدراسة الذين رفضوا سياسة الدولة؛ وهو الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بالوعى الدينى ودعم دور رجال الدين المستيرين فى مواجهة الظاهرة لتحقيق سياسة فاعلة فى اتجاه القضاء على تلك الظاهرة.

15- كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن رفض سياسة الدولة تجاه مواجهة الظاهرة من قبل عينة الدراسة كان لأن سياستها غير مشروعة، وأنها متأثرة بالغرب، فقد جاءت فى المرتبة الثانية بنسبة 16.8% من استجابات عينة الدراسة الذين أرجعوا رفضهم لذلك السبب، إضافة إلى عدم انتقاء الدولة للعلماء أو الممثلين لها للتحدث فى هذا الاتجاه، وقد أشار إلى ذلك نسبة 16.4% من إجمالى استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذى يفرض ضرورة التدقيق والاهتمام عند اختيار المتحدثين. أما نسبة 7.2% بين أسباب العينة فقد أرجعت أسباب رفضها إلى ضعف الثقة والعلاقة الفاعلة بين الدولة ومواطنيها؛ وهو الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالمصادقية واحترام عقول المجتمع وصياغة رسالة واضحة بسيطة واعية وقادرة على تحقيق الوعى الاجتماعى السليم الذى يحترم الهدف، ويستطيع أن يقدر جهود الدولة فى سبيل تحقيق مصالح الناس.

16- أشارت نسبة 6.5% من العينة إلى الدور السلبى للإعلام؛ إذ تضارب رسالته مع رسالة الدولة، من خلال بعض البرامج التى روجت للظاهرة، من خلال ضيوفها؛ وهو الأمر الذى يرجع إلى عدم دقة الإعداد، أو انتقاء نوعية الضيوف؛ وهو مما أشاع درجة من البلبلة وتضارب المعلومات والاتجاهات والأفكار حول الظاهرة، ومن ثم عمل على إضعاف جهود الدولة فى مواجهتها، كما أشارت نسبة 5.3% إلى إدراكهم بأن الدولة ليس لديها سياسة أو استراتيجية لمواجهة الموضوع وإنما يأتى تحركها رد فعل عندما تحدث مصيبة أو تموت ضحية من ضحايا النزيف المصاحب لعملية الختان، أفقد الموضوع أهميته أو خطورته لدى جموع الناس.

17- أشارت أعلى نسبة من عينة الدراسة الموافقين على ختان الإناث إلى اختيار الطبيب لإجراء تلك العملية، وذلك بنسبة (51.9%) من استجابات عينة الدراسة، يليها نسبة (27.2%) من استجابات عينة الدراسة أشارت إلى الممرضات،

أما الداية فقد أشارت إليها نسبة (20.9%) من إجمالي استجابات عينة الدراسة؛ وهو الأمر الذي يؤكد ارتفاع الوعي الصحي لدى مفردات العينة، وهذا يتفق مع نتائج المسح الديموجرافي الصحي في مراحل الأربع 1995، و2000، و2003، و2005؛ إذ أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة اللجوء إلى الأطباء في إجراء الظاهرة مع التطور الزمني. وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه نتائج المسح السكاني الصحي 2005، إلى وجود ارتفاع في نسبة إجراء عملية الختان على أيدي أشخاص مدربين يعملون في المجال الطبي، كما أكدت أن حوالي ثلاثة أرباع عمليات الختان قام بإجرائها أشخاص مدربون يعملون في المجال الطبي، وقد تم رصد النتيجة السابقة نفسها في المسح السكاني الصحي عام 2000؛ إذ وجد أن 60% من عمليات الختان قام بإجرائها أشخاص مدربون يعملون في المجال الطبي، وكانت في المسح السكاني الصحي عام 1995م 55%.

18- أكدت نتائج الدراسة الميدانية اللجوء إلى الأطباء لإجراء ختان الإناث لدى العينة الموافقة على ختان الإناث من عينة الدراسة، وجاءت أعلى بالنسبة إلى المجتمع الحضري؛ إذ كانت 33% من استجابات عينة الدراسة، مقابل 20% من استجابات عينة الدراسة من الريف، في حين جاء الاعتماد على الممرضات بنسبة 9% في الريف، مقابل 19% من استجابات عينة الدراسة من الحضر، أما اللجوء إلى الداية في ختان الإناث فقد جاءت النسبة مرتفعة في الريف عنها في الحضر؛ إذ كانت في الريف 17%، وجاءت استجابات العينة من الحضر 2% فحسب يلجأ إلى الداية لختان الإناث.

19- أكدت نتائج الدراسة الميدانية ضرورة الارتكاز على استراتيجية علمية لمواجهة الظاهرة، تركز على محاور دينية واجتماعية وطبية وقانونية قوية، وتنتم بالصدق والوعي والثقة، وتنطلق من خلال رؤية محورية واعية يمكنها أن تخلق رأى عام يناهض هذا الفكر لمواجهة تلك المشكلة في محاولة العمل على انحسارها وتحقيق القضاء عليها في المستقبل القريب، على أن تفعل كل شرائح المجتمع لمناهضة هذه الظاهرة بوعي وصدق وفعالية.

20- حاولت هذه الدراسة الوصول إلى رؤية متكاملة يمكن أن تسهم في تحقيق مدخل اجتماعي يساعد على القضاء على ظاهرة ختان الإناث، من خلال مقاومة انتشار الظاهرة، وتعديل اتجاهات المجتمع لرفضها ومقاومتها وعدم التجاوب مع مسبباتها؛ وهو الأمر الذي لن يأتي إلا من خلال الوعي بخطورتها وشحذ الإرادة المجتمعية الواعية في مواجهتها مع معاقبة من يروج لها أو يلعب دوراً في ممارستها أو الإبقاء عليها؛ إذ خرجت الدراسة بعدة نقاط مركزية، حاولت أن توزعها على عدة محاور متكاملة.

الهوامش:

- 1- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، نيويورك 1963.
- 2- الجمعية المصرية للوقاية من الممارسات الضارة لصحة المرأة والطفل، حقائق علمية حول ختان الإناث، القاهرة 2003، ص113.
- 3- ليلى عبد الوهاب، العنف العائلي، بيروت، لبنان، دار المدى للنشر والثقافة، ص4-5.
- 4- أحمد زايد، قراءة في أدبيات العنف، رؤية سوسيولوجية ضمن أعمال المؤتمر السنوى الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجناائية للعنف فى المجتمع المصرى (20- 24 إبريل 2002)، بحث منشور، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية، القاهرة 2002، ص12.
- 5- الأمم المتحدة، العنف ضد المرأة، تقرير المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة، بكين، مرجع سابق، ص3.
- 6- STORDEUR, RASTILLER (1989) ending men's violence against their partners: one road to peace, Nwelway: sage publications
- 7- Gelles R.J (1987): "The violent home" Newlway park. Saye publications. p.12.
- 8- مجدى حلمى، الانتهاك الجنسى للإناث، ختان الإناث فى مصر، تقرير توثيقى، كاريتماس مصر، قطاع الصحة، القاهرة 2000، ص22.
- 9- المرجع نفسه، ص22.
- 10 - Davies J. (1998) Safety Planning of Battered Women Copied by Sage Publications Inc.
- 11- إدريس عزلم، العنف الأسرى وانعكاساته على صحة المرأة فى المجتمع العربى، المجلة الثقافية، العدد 21، عمان، الأردن، 2000، ص68.
- 12- ليلى عبد الوهاب، العنف الأسرى، مرجع سابق، ص12.
- 13- وزارة الصحة والسكان، قطاع السكان وتنظيم الأسرة، المشروع الإعلامى لدعم حقوق المرأة الصحية، القاهرة 2004، ص168.
- 14- وزارة الصحة والسكان، المسح الصحى والسكانى فى مصر، لقاهرة، 1995-2003-2005.
- 15- سامى الديب، ختان الذكور والإناث عند اليهود، المسيحيين، المسلمين، الجدل الدينى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000، ص22.
- 16- أمال عبد الهادى، موقف الأطباء من ختان الإناث، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1998، ص32.
- 17- نادية واصف، ده من زمان، مناظرات الماضى والحاضر حول التشويه الجنسى للإناث فى مصر، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، القاهرة، 1998، ص8-9.
- 18- فرج عبد القادر طه، علم النفس وقضايا العصر، عميد للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة 1999، ص38.

19- عبد الباسط عبد المعطى، "العولمة - العمل المرأة - محاضرة افتتاحية"، فى: عبد الباسط عبد المعطى - اعتماد علام (محرران)، "العولمة وقضايا المرأة والعمل"، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

20- لمزيد من التفاصيل انظر:

- رونالد روبرتسون، "النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية"، ترجمة: أحمد محمود، نور أمين مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 78، القاهرة 1998.

- _____، "العولمة كفكرة محورية"، فى: مايك فينرستون، "ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة"، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 132، القاهرة 2000.

- _____، "محلية العولمة الزمان والمكان والتجانس والتغاير"، فى: مايك فينرستون وآخرين، "محدثات العولمة"، ترجمة: عبد الوهاب علوب - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة 2000.

- سمير أمين، مناخ العصر "رؤية نقدية"، فى: العولمة والتحول المجتمعية فى الوطن العربى، تحرير: عبد الباسط عبد المعطى، مركز البحوث العربية (الجمعية العربية لعلم الاجتماع)، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999.

- مجدى حجازى، التغير الاجتماعى وقضايا التنمية والتحديث دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية، فى: أحمد زايد ومجدى حجازى (محرران)، الأسرة المصرية وتحديات العولمة.

21- ناهد أحمد سيف فتح الله، حركة ما بعد الحداثة وانعكاساتها فى الفكر الاجتماعى فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999.

22- Robertson, R A Cherico "Humanity, Globalization and World Wide Religious Resurgence": A Theoretical Exploration, Sociological Analysis vol 46, 1985.

23- Murry, Stephen, "On Sub ordinary Native American Cosmologies to the Empire of Gender", Current August, 1994

24- أحمد ثابت، "المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع"، فى: "الأسرة المصرية وتحديات العولمة"، مرجع سابق، ص318.

25- الأمم المتحدة، العنف ضد المرأة، تقرير المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة، بكين 1995، ص4-13.

26- السيد يس، "الوعى التاريخى والثورة الكونية"، حوار الحضارات فى عالم متغير، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1995.

27- السيد يس، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة 2001، ص56.

28- Joan Scott, Feminist Reverberations " in differences, for The Coming, Feb 2003.p. 13

29- سامية قنرى ونيس، "التيار النسوى والعمل الأكاديمي في مصر، كلية البنات نموذجاً"، فى: عبد الباسط عبد المعطى واعتماد علام (محرران)، "العولمة وقضايا المرأة والعمل، مرجع سابق، ص 441.

30- John Charvet, Feminism, J. MDent & Sons Ltd. London 1982 p. 45

31- David Boudchir, "The Feminist Challenge" Schoken Book, New York, 1983.p.67

32- سارة جامبل، "النسوية وما بعد النسوية"، ترجمة: أحمد الشافعى، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص 412.

33- المرجع نفسه، ص 61.

34- حول إشكالية الاشتراكية، حلقة نقاش، مجلة المستقبل العربى، العدد 163، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.

35- أميرة خواسك، الحركة النسائية، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، 2002، ص 38.

36- سارة جامبل، مرجع سابق، ص 453.

37- لمزيد من التفاصيل انظر:

* Gelbert, Rob "Citizenship, Education and Post Modernity" Birth Jorunal of Sociology of Education, vol 13-1992.

- Wood, Ellen Meiksins "what in the post modern Agenda? An introduction, Monthly review, An independent socialist Magazine vol 47 jul/Aug 1999.

- السيد يس، "حوار الحضارات الغرب الكونى والشرق المتفرد"، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2002، ص 71-72.

- أحمد ثابت، "المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع"، فى: "الأسرة المصرية وتحديات العولمة"، مرجع سابق، ص 436.

- فاتن أحمد على عبد الرحمن، "عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة، صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعى، مرجع سابق، ص 6.

38- وزارة الصحة والسكان، قطاع السكان وتنظيم الأسرة، المسح الصحى السكانى فى مصر، مايو 2005، المجلس القومى للسكان، القاهرة، أماكن متفرقة.

39- ناهد رمزى وعادل سلطان العنف ضد المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد السابع والثلاثون، العدد الأول، يناير 2000، ص 32-33.

40- سعاد عثمان، ختان الإناث، فى: المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، القاهرة، 2001، ص 314.

الملاحق

جدول رقم (1)
يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن

السن	العدد	النسبة
15 - 8	75	15%
35 - 15	216	43.2%
55 - 35	124	24.8%
55- فأكثر	85	17%
المجموع	500	100%

جدول (2)
جدول يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للمتغير النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكور	210	42%
إناث	215	43%
أطفال في سن الختان من الإناث	75	15%
المجموع	500	100

جدول رقم (3)
جدول يعكس توزيع العينة تبعاً لمستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة
أمية	79	15.8%
يقرأ ويكتب	81	16.2%
مؤهل متوسط	196	39.2%
فوق المتوسط	53.5	10.7%
مؤهل عال	90.5	18.1%
المجموع	500	100%

الملاحق

جدول رقم (1)
يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن

السن	العدد	النسبة
15 – 8	75	%15
35 – 15	216	%43.2
55 – 35	124	%24.8
55- فأكثر	85	%17
المجموع	500	%100

جدول (2)
جدول يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للمتغير النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكور	210	%42
إناث	215	%43
أطفال في سن الختان من الإناث	75	%15
المجموع	500	100

جدول رقم (3)
جدول يعكس توزيع العينة تبعاً لمستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة
أمى	79	%15.8
يقرأ ويكتب	81	%16.2
مؤهل متوسط	196	%39.2
فوق المتوسط	53.5	%10.7
مؤهل عال	90.5	%18.1
المجموع	500	%100

جدول رقم (4)
جدول يوضح توزيع العينة تبعا للمهنة

المهنة	العدد	النسبة
لا يعمل	27	5.4%
ربة منزل	100.5	20.1%
مهن عليا	56	11.2%
موظف	82	16.4%
حرفي	48.5	9.7%
بائع	51.5	10.3%
أعمال حرة	50	10%
على المعاش	84.5	16.9%
المجموع	500	100%

جدول (5)
جدول يوضح توزيع عينة الدراسة وفقا لمحل الإقامة

محل الإقامة	العدد	النسبة
حضر	220	44%
ريف	280	56%
المجموع	500	100

جدول رقم (6)
جدول يوضح توزيع العينة وفقا لمراكز المحافظة

محل الإقامة	العدد	النسبة
مركز بنها	79	15.8%
مركز طوخ	87.5	17.5%
مركز كفر شكر	66	13.2%
مركز شبين القناطر	64	12.8%
مركز القناطر الخيرية	68	13.6%
شبرا الخيمة	74.5	14.9%
الخانكة	61	12.2%
المجموع	500	100%

جدول رقم (11) يوضح
أسباب رفض بعض أفراد العينة لإجراء عملية ختان الفتيات

النسبة	العدد	أسباب الرفض
13.9%	31	لأن هذا يؤثر نفسياً في البنت وساعات يعمل لها عقدة
14.9%	33	لم يذكر في أي دين من الأديان
11.3%	25	ليس له ضرورة صحية فالتربية أهم
4.5%	10	يمكن عمل لها تزييف ويؤذيها
3.6%	8	يصيب البنت بالبرود عند الزواج
1.8%	4	الدول بتقول ما فيش داعي له
50%	111	ممكن يعمل صعوبة في الحمل والولادة بعد كدة
100%	222	المجموع

(*) تنسب النتائج إلى 111، وهو عدد من رفض الختان، كما يرتفع عدد الاستجابات لإمكان اختيار أكثر من استجابة.

جدول رقم (12) يوضح
العلاقة بين النوع ودرجة الموافقة على إجراء عملية الختان لدى النسبة الموافقة عليها

النوع		ذكر		أنثى		المجموع	
الموافقة	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
أوافق بشدة	162	77.1	192	66	364	72.8	
أوافق	10	4.8	14	5	24	4.8	
أرفض	26	12.4	74	25.5	90	18	
أرفض بشدة	12	5.7	10	3.5	22	4.4	
المجموع	210	100	290	100	500	100	

جدول رقم (13)
يوضح العلاقة بين فئات السن ودرجة الموافقة على إجراء عملية ختان الإناث لدى النسبة الموافقة

السن		15-8		35-15		55-35		55 فأكثر		المجموع	
الاستجابة	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
أوافق بشدة	50	66.7	163	74	110	78.5	41	63	364	72.8	
أوافق	8	10.7	12	5.5	3	2.1	1	1.5	24	4.8	
أرفض	10	13.3	35	16	25	18	10	15.5	90	18	
أرفض بشدة	7	9.3	10	4.5	2	1.4	13	20	22	4.4	
المجموع	75	100	220	100	140	100	65	100	500	100	

جدول رقم (14)
يوضح العلاقة بين التعليم ومدى قبول أو رفض إجراء عملية ختان الإناث

المجموع		عال		فوق المتوسط		مؤهل متوسط		يقرأ ويكتب		أمى		التعليم قبول الختان
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
72.8	364	59.3	54	94.3	50	55.6	109	90.2	73	98.7	78	أوافق بشدة
4.8	24	-	-	1.9	1	8.2	16	7.4	6	1.3	1	أوافق
18	90	33	30	3.8	2	29.1	57	1.2	1	-	-	أرفض
4.4	22	7.7	7	-	-	7.1	14	1.2	1	-	-	أرفض بشدة
	500		91		53		196		81		79	مجموع

جدول رقم (15)
يوضح العلاقة بين محل الإقامة ودرجة الموافقة على ختان الإناث

المجموع		حضر		ريف		الإقامة الاستجابة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
72.8	364	71.3	164	74.1	200	أوافق بشدة
4.8	24	4.3	10	5.2	14	أوافق
18	90	17.5	40	18.5	50	أرفض
4.4	22	6.9	16	2.2	6	أرفض بشدة
100	500	100	230	100	270	المجموع

جدول رقم (16)
يوضح آراء المبحوثين في سياسة الدولة تجاه موضوع الختان

النسبة	العدد	مدى الموافقة أو الرفض على سياسة الدولة
10	50	أوافق بشدة
20.8	104	أوافق
55.2	276	أرفض بشدة
8	40	أرفض
6	30	لا أعرف
100	500	المجموع

جدول رقم (17)

يوضح (*) أسباب رفض المبحوثين لسياسة الدولة تجاه موضوع ختان الإناث

النسبة	العدد	أسباب الرفض
26.1%	137	لأن هذا يخالف الدين والتقاليد
16.8%	88	لأن سياسة الدولة غير مشروعة ومتأثرة بالغرب
7.2%	38	ضعف الدولة وعدم قدرتها على تغيير فكر الناس
16.4%	86	الدولة لا تنتقي العلماء فتحدث بلبلة للناس
12.9%	68	بيعملوا ندوات ويقولوا كلمتين وخلص
8.8%	46	نختار عناصر ضعيفة وغير مقنعة
6.5%	34	الإعلام يقول غير اللي بتقوله الدولة
5.3%	28	الدولة ما بتتدخلش إلا لما يموت حد ويحصل مصيبة
100	525	المجموع

(*) تنسب النتائج إلى 316 مفردة رفضوا سياسة الدولة، ومن الممكن لاختيار أكثر من إجابة، لذا يرتفع عدد الاستجابات.

جدول رقم (18)

يوضح (*) أسباب موافقة المبحوثين على سياسة الدولة تجاه مناهضة الختان

النسبة	العدد	أسباب الموافقة
21.6	48	الدولة لا تضر بمصالح الناس فهي مسئولة عنهم
18.5	41	سياسة الدولة لا تتعارض مع الدين والمشايخ أكدوا كده
34.2	76	الدولة هي المسئولة أمام ربنا
16.7	37	لازم نتفق ونتطور مع الدول الكبرى
9	20	نحافظ على سلامة بناتنا
100	222	المجموع

(*) تنسب النتائج إلى 154 وافقوا على سياسة الدولة، ومن الممكن لاختيار أكثر من إجابة.

جدول رقم (19)

يوضح (*) آراء المبحوثين حول الفئات الأكثر إقناعا للناس تجاه موضوع ختان الإناث

النسبة	العدد	القادرون على إقناع الناس
37.1	449	رجال الدين
17.3	210	الأطباء
12.1	147	القيادات
8	97	المتعلمون
3.8	46	الخبراء من الوزارات والهيئات
4.2	51	أعضاء الجمعيات الأهلية وعناصر المجتمع المدني
13.4	162	أساتذة الجامعة
4.1	49	الرائدات الصحفيات
100	1211	المجموع

(*) أكثر من استجابة.

جدول رقم (20)

يوضح (*) آراء المبحوثين في كيفية إجراء عملية ختان الإناث

النسبة	عدد	الإقامة
		الاستجابة
20.9%	76	الداية
27.2%	99	المرمضة
-%	-	حلاق الصحة
51.9%	189	الطبيب
-%	-	أخرى تذكر
100%	364	المجموع

(*) ينسب العدد لمن وافقوا على ختان الإناث ومجموعهم 384 مفردة.

جدول رقم (21)

يوضح العلاقة بين محل الإقامة واختيار من يقوم بختان الفتاة في حالة الختان

مجموع	حضر	ريف	السن
			الاستجابة
19%	2%	17%	الداية
28%	19%	9%	المرمضة
-	-	-	حلاق الصحة
53%	33%	20%	الطبيب

